امانه عندی للسید امین الخانجی

لاجل طبعه

عنوان المخطوط : المشارع والمطارحات

اسم المؤلف : السهروردی ، یحیی بن حبش بن أمیرك ، شهاب الدین . ت ٥٨٧ هـ

أولـه : « هذا الكتاب يشتمل على العلوم الثلاثة ... المشرع الأول فيه إيساغوجي ... »

آخـره : « ... وهذه حقيقة أى منفصلة متضمنة المنعين غير مقسمة فإن كل واحد من العدد او هذا العدد ... »

نـوع الخط : نسخ اسم الناسخ : — تاريخ النسخ : —

عدد الأوراق : ٨٩ ٣٠ المسـطرة : ٢٣ سطراً المقاس : ٢٥ × ١٧ سم

وصف النسخة : مفككة ، بدون غلاف . كتبت بالمداد الأسود وبعض الكلمات بالحمرة . ناقصة الآخر . كتب عليها : « أمانة عندى للسيد أمين الخانجى لأجل طبعه » .

المراجع :

الرقم والفن

١

لم يسمي كتابه والكلمة كتابه هو السهروردي

المشارع والمطارحات

(السهروردي المقتول)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب يشتمل على العلوم الثلثة حررته بحكم اقتراحكم علي يا اخوانى واوردت فيه مباحث وضوابط لا يوجد فى غيره من الكتب نافعة جدا مستخرجة من تصرفاتى ولم اخرج مع هذا عن ماخذ المشائين كثيرا وان كنت قد اودعته نكتا ولطائف تومى الى قواعد شريفه زايدة على ما يوردونها ومن انصف وجده بعد تاكل كتب القوم وافيا بما لم يف به غيره ومن لم يتمهر فى العلوم البحثية به فلا سبيل له الى كتابى الموسوم بحكمة الاشراق وهذا الكتاب ينبغى ان يقراء قبله وبعد تحقيق المختصر المسمى بالتلويحات وانا لا نراعى الترتيب ههنا ولا نلتزم فى بعض المواضع بموضوع علم بل غرضنا فيه البحث وان تادى الى قواعد من علوم متفرقه فاذا استحكم الباحث هذا النمط فلنشرع فى الرياضات المبرقة بحكم القيم على الاشراق حتى يعاين بعض مبادى الاشراق ثم يتم له مبانى الامور واما الصور الثلثه المذكوره فى حكمة الاشراق وهى هذه علومها لا يعطى لا بعد الاشراق واول الشروع فى الحكمة الانسلاخ عن الدنيا واوسطه مشاهدة الانوار الالهية واخره لا نهاية له وسميت هذا الكتاب بالمشارع والمطارحات

العلم الاول فيه مشارع المشرع الاول فيه ايساغوجى فصل

لقد علمت من الكتب ان لا مطلوب الا تصورى او تصديقى وان الموصل اليهما القول الشارح والحجة فغاية نظر المنطقى النظر فى الموصلين والمفردات التى يتركبان منها والهيئة التاليفيه وفى الجملة النظر فى مادة الموصليه وفى صورها الصحيح والفاسد الشبيه بالصحيح والناقص من التصور والتصديق

٢

والتصديق واعلم ان قول القائل في شرح التصور انه حصول
صورة الاشياء التي يدل عليها بالالفاظ المفردة في الذهن
خطاء من وجوه منها ان اللفظ المفرد لم يعلم بعد ومنها
ان ما يفهم من قول القائل افعل كذا تصور مع انه يدل عليه بلفظ
مركب وتعريف التصديق بانه الحكم على احد الشيئين بانه هو
الاخر اوليس غير سديد فان هذا مختص بالتصديق الواقع في
الحمليات غير متضمن للتصديق الواقع في الشرطيات فالاولى ان
يقال في شرحه ما ذكرناه في التلويحات على ان التسامح في مثل هذا
الموضع جائز فصل المنطق جزء من مجموع العلوم وجزئي للعلم المطلق
والة للعلوم التي هي غير المنطق واخطاء من ظن ان المنطق جزء من العلم
المطلق لان العلم المطلق لا يتقوم بجريانه واعتبار علمية المنطق وكونه
جزءا من العلوم مجموعها اعم من اعتبار كونه الته والنزاع في كونه
جزءا من الفلسفة اوليس غير معتبر فان مثل هذه الاشياء متنازع
فيها لاختلاف الاصطلاح فاذا احد الفلسفة بحثا عن الا
مور الواقعة في الاعيان فالمنطق التها لا جزئها لانه ليس بحثا عن
امور واقعة في خارج الذهن واذا احدث الفلسفة بحثا عن امور موجودة
احد الوجودين غير مشروطه باحدهما فالمنطق جزء منها وهو الة لباقي الا
جزاء ويعلم ان من المعقولات اول كمفهوم الانسانيه والفرسيه
وثواني كمفهوم الكليه والجزئيه والنوعيه والموضعيه والمحموليه
ونحوها وموضوع المنطق المعقولات الثواني من حيث هي صالحه
للتادى الى مطلوب ما اوغير صالحه وان شئت قلت موضوعه
التصور والتصديق من حيث هما صالحان لهيات يتادى بها الى
تصور وتصديق مجهول اولا يتادى وان اردت اخذت من هذا

رسمه الله فقلت ان المنطق صناعة نظريه باحثة عن التصور
والتصديق وهيات لهما من حيث هما كذا وكذا او باحثة عن
المعقولات الثوانى من حيث هى كتب على ما قلناه وبالجملة هى
صناعة قانونيه عاصمة الذهن الانسان عن ان يضل فى فكره
فصل فى مطارحات دلاله اللفظ على المعنى قول القائل ان
دلالة المطابقة هى كدلاله لفظ الحيوان على جزئيات مهو فان
الحيوان يدل بالمطابقة على الجسم ذى النفس الحساس المتحرك
بالارادة مثلا واما الناطقيه وغيرها من الفصول فلا دلالة له
عليها والعام لا دلالة له على الخاص اصلا اوليس الانسان كل مفهوم
الحيوان ولا جزءه ولا لازمه فلا يدل عليه لفظ الحيوان بوجه واعلم
انه قد يدل لفظ مطابقه ولا يدل تضمنا اعنى اذا كان المفهوم لا
جزء له ولا يخ قط الدلاله التضمنية والالتزامية عن المطابقة ولا
يخ دلالة مطابقة عن التزام اذ ليس فى الوجود ما لا لازم له باعتبار
ما بل ولا فى العقل ويعلم ان لفظ الانسان يدل على كل الاجزئيه
تضمنا واسم جزؤه الخاص عليه وعلى الجزء الذى هو اعم التزاما
والجزء العام لا دلالة له عليه ولا على الجزء الخاص لما سبق
والدلاله الالتزاميه والتضمنية تشاركنا فى امر به فارقتا
المطابقة وهو ان الاسم ليس لما اليه دلالتهما ومشارك
التضمن المطابقة فى امر به فارقتا الالتزام وهو ان الدلالتين
ليسا على الخارج من المفهوم ودلالة الالتزام ليست دلالة
لفظيه بل دلاله استدلاليه للمعنى على المعنى فلهذا لم يعتبر
فصل فى مطارحات على اللفظ المفرد واقسامه اللفظ المفرد
كونه مفردا او مركبا ليس باعتبار بساطه الحروف او تركيبها

بل باعتبار ما يراد بجزئها الدلالة له اولا يراد واعلم ان الهيئات كالحركات
والسكنات والتنوينات واشباهها اذا اريد بها دلالة ما يجعل اللفظ مركبا
ومثل عبد الله يختلف باختلاف حالتي جعله اسما او صفة فهو كلي ومركب
باعتبار وجزئي ومفرد باعتبار اخر بحث وتحصيل اعلم ان التقسيم الصحيح للفظ
المفرد الى الاسم والكلمة والاداة هو ان يقال اللفظ المفرد اما ان لا يدل على معنى
تام في التعقل اى بحيث يستقل صورته في العقل وهذا هو الا واما ان يدل على
معنى تام في التعقل وهذا اما ان يدل على معنى وزمان من الازمنة الثلاثة
المحصلة واما ان يدل على معنى دون زمانه من الازمنة الثلاثة المحصلة اولا
يدل والاول كلمة والثاني اسم واذا اقتصرنا في رسم الاسم على انه لفظ مفرد يدل
على معنى ولا يدل على زمان من الازمنة الثلثة المحصلة وفي الكلمة على انها لفظ
مفرد يدل على معنى ويدل على زمان من الازمنة الثلثة المحصلة بدفع شك
المتقدم والماضي بانهما ما دل على معنى وزمان واحد من الازمنة الثلثة المحصلة
مثل ما كان في قولنا تقدم ويتقدم او مضى ويمضي وامس هو نفس الزمان الخاص
كما هو المشهور وليس بصحيح ان يقال ان الزمان في المتقدم جزء المعنى وفي قولنا
مضى خارج عن المعنى لاحق به فانا ان عنى بالمعنى مفهوم اللفظ فكما ان الزمان جزء
مفهوم الصبوح والمتقدم فكذا هو جزء مفهوم مشى فان مفهوم مشى ليس هو
مجرد المشي من غير الدلالة على الزمان او مفهوم المشي ثم المشي يدل بالالتزام على الز مان
الماضي فان هذا ظاهر البطلان بل الزمان الماضي جزء مفهوم مشى ويدل اللفظ
عليه تضمنا ولا يصح ان يقال ان مشى دل على الوجود والوجود على الزمان الماضي
بالالتزام فان الوجود نسبته الى الازمنة الثلثة سواء من حيث مفهومه ولا
يمتاز الوجود او الوقوع او الموجودية او الواقعية التي حصلت او التي ستحصل
الا بالزمان الماضي والمستقبل فلا فارق بين وجود المشي في الماضي وبين وجود
المشي في المستقبل الا الزمانان لا غير وقد دل عليهما مشى ويمشي المفترقين

بحسبهما فى المعنى ثم التحقيق وجد فى الحال ايضا كما فى الماضى ولخلف الكلمتان بهما
فكيف يدل الوجود المتساوى النسبة الى الزمانين المختلفين المتعاندين الا اعتبار
بالالتزام على احدهما على ان الالتزام محذوف اعتباره وان ايد بالمعنى شيئ هما مع
الزمان فكلاهما كذا ولا يقال ان الزمان الماضى خارج عن مفهوم مشى لانا وجدنا
المشى الذى هو المصدر عريا عن الزمان فان هذا سخيف اذ لفظة مشى على حالها
ليست هى نفس المشى ولا يشتمل عليه ايضا على حياله بل ذلك لفظ وهذا لفظ
اخر لا يقال ان لفظة المشى فيها حروف اصليه صامتة مضبوطة ليس معها
شيئ من الاشتراط بالزمان واللازمان هى الدالة على المعنى والهيات التى هى الحروف
المصوتة او غيرها تصرف الى الماضى والمصدر وغيرهما فان الصوامت لا تستقل بدلالة
اصلا دون مصوتات ما ابدا مع ان هذا زعم بان لا كلمة مفردة اصلا بل الحروف
المصوتة فيها اجزاء دالة وهذه الاشياء بنية الخطاء والصحيح ان يتعرض
للازمنة الثلثة المحصلة فى حدى الاسم والكلمة ويوخذ الحد من التقسيم الثلاثى وح
لا يحتاج ان يذكر فى حد الكلمة ما يدل على معنى موجود لشيئ غير معين فى زمان كذا فان
اتفق فى بعض اللغات لفظ مفرد يدل على معنى وزمانه وشخص معين بحيث يقوم
مقام قولنا نفعل للشخص المخاطب لا يكون اداة ومن حيث دلالته على الشخص
المعين يخرج من حد الكلمة ومن حيث دلالته على زمان معين من الازمنة
الثلثة يخرج من حد الاسم فلا تكون هذه القسمه حاصرة ولما عهد فى لغة
العرب الفاظ مفردة تدل على الامر مثل صه ومه لا مانع ان يوجد فى بعض
اللغات الفاظ مفردة فى كلمات المخاطب والمستقبل واعتداد العوام على ان صه
اسم للفعل لا اصل له فان اعتبار الاسميه والفعليه بالمعنى لا باللفظ ولفظه
زيد فى مفهوميه الاسمى والفعلى ليس تغاير الدلالتين لر باعتبار الصيغة فانها واحدة
بل باعتبار المعنى فاذا كان لمعنى الشيئ اعتبار فعلى كل لفظ دل عليه يكون
فعلا ولقائل ان يقول جدلا ان لفظة تفعل بالتاء للمخاطب لفظ
مفرد وقول القائلين ان التاء والالف ونحوهما زوائد انما هو لضبط

الضابط

الضابط اللغوى فكانهم قالوا كل فعل كان فى اوله تاء او نون يدل على كذا و كذا
كما يجعلون الضوابط على ان كل ما كان وزنه كذا فهو يذكر ويؤنث او له جمع
كذا وعرضهم ضابط اتفق فى الكل اتفاقا ليسهل الضبط فان افعل و
تفعل بالتاء للمخاطب اذا كان للتاء دلاله او للالف بنفسيهما فيهما
مستقلة فالباقى اما ان يكون له دلاله اولم يكن فان لم يكن له دلالة
اصلا ولا مدخل له فى الدلالة فهو لغو والدلالة هى التاء وحدها على هذا الو
وهى واحدة فى قولنا يمشى وقولنا يفعل فان اخذت فى الجميع بمعنى واحد
والباقى لغو فاتحد المفهومان وهو باطل وان كانت بالاشتراك ثم
ان كانت تدل بالاشتراك على اعتبار الكلية بلفظ تعينوى على ان هذا
القسم باطل اغنى القول بالاشتراك فان من يجعل هذه زوايد يقول انها
واقعة بمعنى واحد ومن يجعلها مع الباقى دالا على الفعل الصادر من
المخاطب فى المستقبل لا بالتقسط فنقول المجموع له دلاله واحدة على هذا المعنى
والتاء وحدها مثلا لا دلالة لها اصلا لا بالاشتراك ولا بغير الاشتراك
فاذا اخذ الاشتراك الباقى له دلالة بخلاف دلالة التاء فيتقسط المعنى
بالضرورة على اللفظ اذ كل واحد من الدالين له حصة فى الدلالة
على المعنى ونحن لا نجد لما وراء الذى يسمى بالاصطلاح قسطا ان ابدا
مختصا بدلالة بل بالمجموع يريد معنى واحدا هو مجموع الزمان و
المخاطب والفعل ولا يلزم من تعداد اجزاء المعنى تركب اللفظ ثم
لا يحتاج الى هذا اذ اللفظ يدل من حيث اذ اده اللافظ فاذا قال
اردت بالمجموع هذه الثلاثة من حيث هو مجموع من غير ان اريد
بالجزء شيئا من الذى يخطر عليه هذه الارادة والاصطلاح فاذا
فعلت هكذا ليست جائت كلمه بسيطه على موضوع معين
وهذا كلفظ الضارب والابيض ونحوهما فانها مفردات اذ جزء
المنطوق لا يراد به دلالة اصلا واللغوى فى الاشتقاق يعطى

الضوابط بالفاظ مجازيه للتبنية لا للتحقيق وهذا بحث متقارب واعلم
ان من يجعل للتاء والنون ونحوهما دلالة مستقلة لا يجوز ان تقول ان ماوراء
التاء والنون هو دال دلالة الكلمة لان الكلمة لا بد لها من دلالة على زمان من
الثلثة والباقى لا تدل على المستقبل لان هذه الزوايد كما دلت على الشخص المعين
اوغير المعين على ما اخذ من المشهور هى التى تدل على المستقبل فلا يكون
الباقى بنفسه دالا على المستقبل ولا على الماضى كما ظن بعض العامران المستقبل
مثل يفعل هو الماضى ضم اليه حرف فانه ان اراد صيغة الماضى فالزايد على الحرف الزايد
ليس على هيئة الماضى التى بها كانت الدلالة على الماضى وان اريد المعنى فليس الزمان
الماضى صاير اجزءا من الفعل المستقبل وكذا غير المستقبل واذا دلالة الباقى على
الكلمية فيبقى اما اداة او اسما اخر وقد كانت الياء عنده ايضا بنفسها ليست
بكلمة فتل هذه مركبة من اسمين او اسم واداة كما ذكرنا فى التلويحات ان اكثرها
مركب من اسمين او اسم واداة على ما يلزم من مذهبهم وانما طولنا هذا التطويل
لما اتفق فى التلويحات هذه الالفاظ وكانت موهمة الصعوبر فاردنا بيانها وعندى
التطويل فى نحو هذه المباحث تضييع للوقت واعلم انه ان لم يوجد التام فى حد الا
الاسم ينتقض بالاداة فانهما اشتركا بما فارقا به الكلمة فى دلالتهما على معنى دون
الدلالة على زمان معين من الثلثة وفارق الاداة الاسم والكلمة بما اشتركا فيه من التمامية
وان الاداة اذا كانت احد جزئى القول يكون ناقصا وشاركت الاداة الكلمة فى انهما
لا يتصور صورة لهما متشخصه فى الاعيان فان الكلمة كقولك فعل اصل الفعل
وزمانه مجموعا لا يتحقق الا فى الذهن لست اقول ان الفعل كالضرب لا يقع فى الاعيان
وان الادوات كلها مفهوماتها روابط ذهنيه وشاركتا فى شئ لخربه فارقتا
الاسم وهو انه لا يتصور من كلمتين ولا من اداتين على محوضتهما دون تخلل قسم
اخر بتصديق واحد وفى امر اخر وهو ان الاسم يصح مفهومه ان يكون جوهرا
فى بعض مدلولاته بخلافهما ويجوز ان يكون لفظ مشتركا على الاداة و
الكلمة كالروابط الزمانية مثل كان ويوجد فانها فى القضايا ادوات

فاذا اخذت

فاذا اخذت لا على جهة الربط كلمات ويجوز ان يكون مشتركا بين اسم وكلمة
مثل يزيد ويشكر ويجوز ان يكون بين اسم واداة مثل لفظة ما ومن وكهو في الربط
وغيره والكلمة الحالية لا يعنى بها وقوع مفهومها في ان مثل مشى ويحرك لانه لا يتصور
لما بين في الطبيعيات وقوعها في ان بل لان قد يعنى به الزمان الذي هو على
جنبتي لان الحقيقي فههنا يختص بالجنبة التي ينتهي فيها الفاعل في فعله الزماني
ما دام فاعلا بل نقول هو مختص بما يشغل جنبتي لان بحركة موصولة به اعني
الفعل الحالي فصل في المطارحات على الكلي والجزئي تعريف الكلي بانه
اللفظ الذي يدل على كثيرين بمعنى واحد فيه توسع فان الكلي كالانسان
من حيث مفهومه لا دلالة له على الكثرة اصلا وما يقال انه الذي يقع على
الكثيرين بمعنى واحد ايضا فيه مسامحة فان لفظ الباري والشمس كلية ولا
وقوع لها على كثرة الا ان يؤول لفظ يقع ولا يجوز تأويله بقوة وقوع الشركة في
الاعيان فان من الكلي ما لا يتصور تعدد جزئياته في الاعيان والرسم المحرر في
الكتب هو انه الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه فان قال قائل
ان لفظة واجب الوجود على قانون القوم كلية والكلي نفس مفهومه لا يمنع
الشركة فواجب الوجود نفس مفهومه لا يمنع الشركة وكل ما لا يمتنع عليه الشركة
فمفهومه يمكن بالامكان العام عليه الشركة فان امتنع الشركة فلسبب خارج
ويلزم منه اشكالات احدها ان يكون واجب الوجود الذي برهن على وحدته مركبا
من امر تصور لا يمنع الشركة ومن امر اخر يمتنع بسببه الشركة وهو محال والثاني
ان مفهوم وجوب الوجود اذا امكن بالامكان العام عليه الشركة يكون تخصص
بواجب الوجود لعلة فان مفهومه اذا لم يقتضي التعيين فالتخصص بالضرورة
لعلة والثالث انه يصح وجوب واجب اخر من حيث مفهوم وجوب الوجود
فان امتنع فلامر خارج فلا يصح على الاطلاق ان يقال ان واجبا اخر ممتنع
ويلزم ايضا في وجوب الوجود جهة امكانية والجواب على ما لا يخل

باصل القوم هوان بين قولنا يمنع الشركة وبين قولنا يمتنع فيه الشركة فرقا
وللجهات الثلثة التي بعضها اقسيم بعض اعني الوجوب والامكان والامتناع
كلها الا ينافي معنى الاحتمال المذكور في التلويحات وكذا الامكان العام واذا كان
مطلوبنا ان كل مثلث فان زوايا الثلثة مساوية للقائمتين فقبل تحقيق
البرهان هذه القضية محتملة عندنا اي يحتمل عندنا قبل لزوم البرهان ان المثلث
يكون زواياه مساوية للقائمتين لا انه في الاعيان ممكن بالامكان الخاص فان
هذه النسبة واجبة وكل نسبة وان كانت واجبة في نفسها وكل امر واجب
وكل ممتنع قبل تحقيقنا محتمل وفي نفسه واجب وممتنع واذا ثبت هذا فنقول
وجدنا من الاشياء ما لا يحتمل الشركة بوجه مثل الشخص المشار اليه و
وجدنا ما يحتمل الشركة باعتبار المفهوم الذي عندنا مثل الواجب وغيره
ثم قد يكون هذا المحتمل عندنا ممكنا واقعا وقد يكون بالقوة مثل نوع لا يوجد
مثلا الان كالققنس ولا مانع عن حصوله اعني بقولي لا مانع اي لا يلزم
من وقوعه محال بوجه واذا حصل شبيه يحصل ولا مانع من انعقاد شبيه
وقتا ما وقد يكون ممتنعا والممتنع الشركة ايضا ينقسم الى قسمين الى
ما يكون امتناعه باعتبار واحد لا من جميع جهاته كالشمس فانها
باعتبار الجرمية بل الكوكبية بل مفهوم الشمسية يمكن فيها شركة ما والى
ما يستحيل فيه الشركة راسا كواجب الوجود ولكن لا يمنع احتمال الشركة
مفهومه اولا بخلاف هذا السواد فمعنى قولهم لا يمنع الشركة اي احتمال
الشركة ولو قلت الكلي هو الذي نفس مفهومه يحتمل الشركة جاز وكان
حسنا وقد عرفت الفرق بين الجزئي المضاف وغير المضاف وانا اذا قيل
الانسان جزئي الحيوان ليس معناه ما يمنع الشركة ولولا هذه النسبة
ما يصح ان يقال انه جزئي وعلمت ان الجزئي من حيث مفهوم الجزئية
كلي فانه يقع بمعنى واحد على كثيرين واعلم ان قولنا الانسانية مشتركة

لا يعني انها

لا يعنى بها انها شيئ واحد موجود فى الكل فانا نبينا فى علم ما بعد الطبيعة
ان هذا محال بل معناه ان صورته الذهنية يطابق الكثيرين وههنا قاعدة
اعلم ان بين قولنا زيد وبين قولنا انسان وقولنا هذا الانسان وقولنا الانسان
وقولنا الناس فرقا فمثل لفظة زيد اشير اليه وما اشير جزئى وان كان زيد تسمى
به جماعة الا ان وقوعه عليهم ليس بمعنى واحد بل كل واحد منهم يسمى زيدا لذاته
لا بمعنى يقال عليه وعلى غيره الا ان يجعل زيدا اسما للانسانية او نحوها واذا راينا رجلا
ما رايناه ابدا نحكم بانه انسان او حيوان ولا نحكم بانه زيد ما لم نسمع ان اسمه ذلك
لا يحتاج الى الاشارة بخلاف الانسان وقولنا انسان بالتوين يدل على معنى الانسان
المتخصص بوحدة غير متعين وهو الذى يسمى الشخص المنتشر والفرق بينه وبين
لفظة زيد ان لفظة زيد لمفهوم واحد لا يقال الشخصين ولفظة انسان بالتنوين
بمعنى واحد يقال على كل واحد من الناس ويطابق معناه كل واحد حتى ان من حد
الكلى بانه الذى يقال على كثيرين بمعنى واحد ولا يشترط ان يصح قوله على كثيرين بحال
الشركة معا يكون على اصطلاحه لفظة انسان المنون كليا ومن يشترط فى
رسم الكلى انه بحيث يصح اشتراك الكثيرين فيه على وجه يصح قوله على الكل
معا فقولنا انسان مع التنوين لا يكون كليا واذا كان عنده كل ما ليس كليا بالاعتبار
فهو جزئى فلفظ انسان مع التنوين وما يجرى مجراه فى سائر اللغات فانه لا يخلو
من امثال هذا يكون جزئيا غير متعين وقد طول بعض الناس الكلام فى انه جزئى
صريح وعلل بان معنى قولنا رجل الرجل الواحد ولم يعلم ان الرجل كلى والواحد كلى
ومجموع الكليين كلى وقولنا هذا الانسان وهو تفعل بناء المخاطب ويفعل
بالياء وامثالها ليست لمفهوم زيد فان هذا الانسان ونحوه اذا لم يكن معه
اشارة حسيه او خيالية بالفعل فلا يتعين مفهومه لشخص اصلا وهو بالمعنى
الذى يقال على زيد يقال على غيره اذ عند كل اشارة لا يصير له مفهوم اخر فهو وامثاله على
اعتباره حال الانسان منون الا ان قولنا هذا الانسان مقصور الاستعداد لا
شارة الى الحاضر او ما فى حكمه بخلاف ذلك واما نحو لفظ الناس فانه كلى

اذ ليس فيه ما يمنع الشركة بل وله اعتبار غيرها للانسان فان مفهوم الناس
وجب فيه الشركة ومفهوم الانسان لا يجب فيه الشركة ولا الوحده فصل
الامر المطلق قد يعنى به ماهية الشيء فحسب بلا شرط اصلا من كونه فى
الذهن او فى العين او تخصيص بصفة وكما اصطلح قوم على تسمية هذا مطلقا
اصطلح قوم على تسميته كليا فعلى هذا الاصطلاح المطلق لا يشترط فيه
الكون فى الذهن والماهية العينية من حيث هى ماهية مطلقة قالوا التخصيص
بالذهنى فقد يخرجه عن الاطلاق واذا لم يضره الوقوع الذهنى لا يضره العينى بل
يقتصر على ملاحظة الماهية فحسب واذا كان معنى الكلى على الاصطلاح هذا
فيجوز وقوع الكلى فى الاعيان على رايهم وقوم اصطلحوا بالمطلق على الماهية
المشروطة باللاتخصيص العريه عن الصفات المخصصة فالعينى لا يتصور
ان يقال له مطلق بهذا الاعتبار لان معه صفات وان شرطناه بالذهنى
فى هذا الاعتبار فهو وان كان فى الذهن لا يلحظه الذهن من حيث هو
موصوف بانه فى الذهن بل من حيث هى ماهية ليس معها شيء اخر
من الاوصاف المخصصة وهذه على الاصطلاح الاول فيها تقييد فان
الشرط بان لا تقييد قد يخرجه عن الاطلاق واصطلح قوم بالمطلق على
الماهيه المجردة عن الصفات التى تميز بعض المشتركات فيها عن بعض
فقولنا الانسان مع التنوين او ما يجرى مجراه فى سائر اللغات مقيد
على الاعتبارين الاولين لان فيه تقيدا اما بواحد فخرج عن صحة القول
محال الشركة وعلى الثالث مطلق اذ ليس معه صفة يميز بعض المشتركات
فيه عن بعض بل وحده ما يلزم جميع الجزئيات وهذه الاعتبارات انما
هى فى الشيء المطلق لا فى القضية المطلقة فان ذلك امر اخر والمقيد بازاء
المطلق على الاصطلاحات على ان مطلق الشيء قد يعنى به محض حقيقته
بحيث لا يمازجها ما يمكن ان يتوهم ممازجته فيقال هذا مطلق وما
مطلق وقد يعنى به الامر الغير المحتاج فى ثبوته او دوامه الى اعتبار زايد

لا يعقون

لايعنون به الامقيدا بل الغير المحتاج فيما اضيف اليه الى التقييد ووارد
هذه الاشياء لان لايلفظ فان هذه اللفظة كثيرا مايستعمل ومعانيها مختلفة
فصل في المتشخص والمميز ليس كل مميز متشخصا فان الفصول المقسمة واللواحق
لحقيقة ما عامة كالناطقية للحيوان والذكورة والانوثة وغيرها تقسمها
بالذات اوبالعرض وتميز بعض المشاركات فيها عن البعض والمخصص والمخصص
المركب منهما كليات اذ المركبات من الكليات كليات فليس المميز هو
المتشخص وكل مافرض اوصافا في شيئ وهيولى وصورة جسمية وغيرها
مما يحتمل الشركة كلى والمجموع كلى ويتخصص كل واحد من الصفات المركبة
عن المشاركات باقترابه بقرينة في ذلك المركب اوحامله والحوامل تتخصص
باحوالها ومايقترن بها ومايفرض متشخصا من الصفات والحوامل
مفهومه لايمنع الشركة فليس منع الشركة بسببه ومجموع مالايمنع الشركة
فلا يصح ان يقال مجموع الكليات يمنع الشركة لنفس مجموعيته فالحق ان
المشاركات ابدا تفترق بامر والمميز زايد على مابه الاشتراك في العقل والمتشخص
ليس لاحقا بالماهية التي هي كلية في العقل بل شخصها نفس هويتها الخارج عن
الذهن فصل والعام قد يقال ويعنى به الكلى وبهذا الاعتبار يصح ان يقال
الانسان عام ومن ظن ان عموم الانسانيه انما هو لدلالتها عن الجميع بالا
ستغراق بالفعل اخطا فان مفهوم الانسانيه لدلالته له على الاعداد
لاتضمنا ولامطابقة يدل على الحيوان الناطق مثلا فحسب ثم هذا المعنى
اذا كان بحيث يشار اليه فهو جزئى وان كان ماخوذ في الذهن فهو كلى
لالوجود الشركة في معناه فان الشركة لو وجبت في مفهوم انسانية ما
كان الشخص الواحد يجوز ان يقال له انه انسان كما لايقال له ناس بل لصلوح
مفهومه لنفسه لشركة الكثيرين واذا كان العموم قد يقال لاستغراق الحكم
في الصورة المحصورة الكلية وذكرنا في ذلك فصلا في التلويحات اللوحية
والعرشية والخاص قد يقال بازاء مفهومي الجزئى فاذا قيل زيد خاص

يعني به الجزئي اولا الاول ولا يحتاج فيه الى اضافه واذا قيل الانسان
اخص من الحيوانات يعني به الجزئي بالمعنى الثاني مع اعتبار اقليه امكان
شركته او اتميه واذا قيل الحيوان اعم من الانسان يعني به انه يقال عليه وعلى
غيره وكانه قد يذكر مع الخاص المضاف عام مضافة بنسبة متخصصة
بدخول ذلك الخاص فيه حتى ربما لا يقال ان الجماد اعم من الانسان وان
كان هذا صحيحا باعتبار ان صلوح الاشتراك في الجماد اتم فان جزئياته
اكثر من جزئيات الانسان فعمومه اشد من عمومه وقد يكون الشيء
اعم من غيره من جميع الوجوه كالحيوان بالقياس الى الانسان وقد يكون
اعم من وجه واخص من وجه كالانسان والابيض والشيء انما يقال عام
او كلي بالنسبة الى جزئياته لا بالنسبة الى اجزائه فالبيت ليس عاما
بالنسبة الى الحايط والسقف بل الى احاد البيوت لان معنى البيتية موجودا
في كل واحد من البيوت تاما وليس معنى البيتية موجودا في السقف وحده
ولا يقال للسقف وحده انه بيت والعام يقال على ما تحته بمعنى واحد
متحقق في كل واحد بخلاف الكل على اجزائه ومن الفرق بين الجزء والجزئي
ان الجزئي يدخل تحت الشيء ولا يدخل في نفس حقيقة الشيء والجزء
يدخل في حقيقة الشيء ولا يدخل تحت الشيء فان الكل الحاصل حاصل
جميع اجزائه بخلاف الكلي وان الكلي لا يتصور نهاية جزئياته في العقل
بخلاف الكل واجزائه وان الكلي بنفسه يطابق الجزئيات ويوجد
معناه في كل واحد بخلاف الكل وجزايه وان اجزاء الكل يجب ان تكون
حاضرة حين انه كان حيث يكون اجزائه حيث هو بخلاف الكلي
والجزئي ولا يعقل الكل الا باجزائه بخلاف الكلي فانه يعقل دون جزئياته
ولا اعني الكل من حيث هو جزء فان كل واحد منهما معقول مع الاخر
وما قيل لا عليه من الحقايق يعقل احدهما بالاخر والكلي من حيث كليته
مضاف وكلامنا في الحقيقة المحمول عليها الكلية لا من حيث كليتها

والكل

والكل ينتفي بانتفاء جزء واحد والكلي لا ينتفي بانتفاء جزئياته فان الجز
علة والجزئي ليس بعلة الكلية والفروق كثيرة وان كان عند البحث يرجع
حاصلها الى قليل عدد فصل الكلي ينقسم الى ما يقع على جزئياته بالسواء
ويسمى متواطيا الى ما يقع لا على السواء وهو المتشكك وفرق بين نكرة معنى
احد قسمي الكلي وبين نكرة معنى اللفظ المشترك فان معنى المتواطئ والمتشكك
معنى واحد في الذهن ثم يقال له باعتبار خارج من المعنى انه نكر والمشترك
نفس ما يراد به في المواضع المختلفه متكثر والمتواطئ والمتشكك يدلان على
ما دلا عليه باستعمال اللفظ مرة واحدة والمشترك لا يجوز ان يذكر دفعه
ويراد جميع مفهوماته بل لكل مفهوم استعمال مستقل وقسما الكلي يدلان
بالاطلاق واللفظ المشترك الصحيح الاشتراك اذا ذكر مطلقا دلالته له
اصلا وكل لفظ مشترك من حيث اشتراكه لا دلالة له الا بتعيين اذ لا
جتماع ولا اولويه ولا يجوز ان يذكر المشترك كالعين ويقال انه ينقسم الى
ينبوع الماء والى العضو الباصر فان اللفظ نفسه لا ينقسم وليس له معنى
واحد ويشترك فيه قسما الكلي ولا يصح ان يقال المتواطئ كالحيوان قد
يذكر ويراد به الانسان وقد يذكر ويعنى به الفرس ولا يجوز ان يقال
للمتلفظ بلفظ الحيوان عين مرادك منه انه انسان او فرس فان مراده
شيئ واحد نسبة الى الكل سواء بخلاف ما يتوجه على مستعمل المشترك
واذا ذكر المشترك وطولب بحقيقة لا يصح التحديد الا بتعيين بعض
مفهوماته ولا ينبغي ان ينازع على لفظ الا بتعيين مفهومه ولا ان يحد
واذا كان بحث ما في لفظ مشترك لمن يبحث ان العقل هو جوهر او
ليس بجوهر واللفظ مشترك فاحتج محتج ان العقل مدرك لذاته ولغيره
وكل مدرك لذاته وغيره جوهر فالعقل جوهر فقيل ان تعيين معنى العقل
ما ابطل مذهب من يرى ان العقل عرض فانه قد يعنى بالعقل امرا اخر
لا تدرك ذاته وغيره وكالمحتج في مسئلة المكان انه ينسب اليه الجسم

على انه فيه وكل ما كان كذا فهو حاو فان من يزعم ان معنى المكان اى هو ما
يستقر عليه الجسم لا ينفع معه ذلك وان تمادى النزاع الى ان لفظة
المكان اى شيئ يعنى بها صار النزاع لغويا لا حقيقيا فلا بد من تعيين
المفهوم حتى يصح الاحتجاج بل الى ان سلم الخصم لازما واحدا بحيث اذا
استعمله المحتج يمكن ان يتعين عرضه او محله الذى عينه يحصل المقصود
واعلم ان اللفظ المشترك قد يكون كليا وفى كل من مفهوماته وقد يكون جزئيا
فى جميع مفهوماته كلفظة زيد فانه واقع بالاشتراك على مفهوماته
وقد يكون كليا فى بعض مفهوماته جزئيا فى الاخر مثل عبد الله وقد يقع اللفظ
على الشيئ وصفته بالاشتراك كالاقبال اذا سمى به رجل وله اقبال
وقد يقع على الشيئ ووصفه كالمقبل اذا سمى به انسان ويقال عليه
ايضا اذا كان له اقبال والفرق بينهما ان الاول لا يحمل والثانى يحمل وقد يقع
على كل شيئ واحد باعتبارين متباينين كالنوع على الانسان لمفهوميه
فانه لا يدخل احدهما تحت الاخر اذ المعنى العام لا يشترط فيه شرط زايد
لا يوجد فى الخاص والا فينكافيان وقد يقع على شيئ واحد باعتبارين
يدخل احدهما فى الثانى كالامكان والكتابه فانها ممكنه بالامكان العام
والخاص والمفهوم الخاصى لا يدخل تحت العامى والمجازى اعم من المتشابه
فانه قد يستعار الشبه وبالعكس الشيئ للازم كيف كان وان لم يكن
ثم مشابهة الا ان يعنى بالاسماء المتشابهة ما يعم غير المتشابهه
من المجازيات اصطلاحا او اعتبارا ما يشتبه على الناظر ولكن بهذا
الاعتبار كان ينبغى ان تكون المشتركة تسمى بهذا الاسم وتنقسم المتشابهة
الى حسية كالفرس على المنقوش منه وعلى الحيوان المشهور وقد تكون
عقليه كالحمار على المشهور والبليد ومن التجوز ما يكون بمجاورة ما اما
حسيه كلفظ الغايط او عقليه كالسبب والمسبب ويشارك
المجازى المشترك فى ان وقوعه ليس بمعنى اللفظ المقصود وفارقا به

قسمى

قسمى الكلى ويشارك المجازى قسما الكلى فيما فارق به المشترك وهو ان
وقوعه على الامرين باعتبار معنوى لا لمجرد الاسم وشارك المجازى
المتشكك فيما فارق به المشترك والمتواطئ وهو ان وقوعهما ليس على
التكافؤ فان المجازى فى الموضوع الاصلى والمستعار ليس على التكافؤ وكذا
المتشكك والمشترك والمتواطئ اشتركا فى ان الاسم ليس ببعض المواضع
مما يطلقان عليه احق اما المتواطئ فقد عرف كالحيوان على الانسان و
الفرس واما المشترك فان لفظ العين ليس بالبصر اولى منه بالذهب
واعلم ان المتشكك قد يكون مطلقا كالابيض وقد يكون بالنسبة الى مبداء
واحد كقولنا صحى للدواء والرياضة والفصد وقد يكون بالقياس الى
مبداء واحد وغاية كقولنا الاشياء انها الاهلية ومن المسانية ما يكون
اسمان للشيئ وصفته كالصارم والسيف او للصفتين كالصارم و
المهند او صفة وصفتها كالناطق والفصيح واعلم ان الاشتقاق قد يكون
النسبة كالمهند وقد يكون من صفة منفردة كالابيض وقد يكون النسبة
فى الاشتقاق بما انه له كالمعمول وقد يكون باعتبار صناعة كالحداد ولا بد من
دلالة المشتق على ماله الاشتقاق وما منه الاشتقاق والنسبة اللفظيه
والمعنويه وتصرف فى اللفظ فان ان عنى بر تارة الصفه وحدها وتارة مع الموصوف
يكون مشتركا فصل فى المطارحات على الموضوع والمحمول ذكرنا فى مواضع ان اذا
قيل ج ب ليس معناه ان مفهومهما واحد والحمل فى الاسماء المترادفه لا حاصل
له فان القائل الانسان بشر كانه قال الانسان انسان وقد علمت ان كل تصديق
يحتاج الى تصورين وههنا تصور واحد فلا وضع ولا حمل ولا حكم الا ان يوجد
باعتبار زايد قد ذكرناه فى بعض المواضع والجزء لا يحمل على الكل وهذا فيه تفصيل
اما ما هو مثل الحيوانية فلا يحمل الا على جهة واحدة وهو على ما قالوا تؤخذ
الحيوانية مطلقة نسبتها الى الانسان والفرس سواء واذا حملناه يكون معناه
ان الحيوانية المخصصه بالنطق مطابقة للحيوانية المطلقه المتساويه

النسبة اليه والى غيره لا على انها موجودة فى الانسان فانها تكون جزءًا
وح يكون المحمول مطابقة الحيوانيه لا للحيوانيه واما الاجزاء المتمايزة
كالحايط والسقف فلا سبيل الى حملها كما هى فلا يقال البيت حايط سوا
اخذ مخصصا او مطلقا الا ان يؤخذ انه ذوا حايط ولا يجوز ان يقال الا
نسان نفس وفى الحقيقة لا يجوز ان يقال الانسان جسم كما سبق فى
النفس والحايط لان الحايط كما لا يطابق كل ماهية البيت فالجسم لا يطابق
كل حقيقة الانسان بل بعض اجزائه ولا يوصف به الكل وليس الكل هو
الجزء ولا الجزء وصف للكل الا ان فى اللغات تجوزات ولنا عود الى
هذا الكلام واعلم ان الجزئى لا يحمل اعنى الذى نفس مفهومه يمنع الشركة
اما اجمالا فلان المحمول يوصف به والموضوع والشخصى نفسه ليس وصفا
يوصف به شيئ واما التفصيل فهو ان موضوع الجزئى ان كان كليا فهو حصر
لما له تصور اشتراك فيما ليس له ذلك كما ذكرناه فى مواضع وكيف كان فان
من فيه الموضوع طبيعى كالانسان اذا حمل عليه مثل الكاتب ومنه غير
طبيعى كالعكس والشخص هو الموضوع الطبيعى للكليات باسرها كيف
اخذت بقى ان يكون موضوعه جزئيا وقد بينا انه ان كان هو او مباينه
فلا حمل على التقديرين وان كان كما يقال هذا الضاحك هذا الكاتب فلا
يصح ايضا لان الضاحك من حيث هو ضاحك ليس بكاتب ولا يمكن
ان يقال انه وصفه فان الاشارة منعت ان تكون وصفه والاشارة بهذا
ان كان فى القولين الى شيئ واحد فليس شيئ واحد بعينه كلاهما فان
الشيئ الواحد فى نفسه بما هو واحد لا يكون شيئان وان اخذ على ان هذا
شيئ واحد هما صفتاه حتى تكون تقديره مثلا هذا الانسان تقديره
الذى هو الضاحك هذا الانسان الذى هو الكاتب فيكون الضاحك و
الكاتب كليان فلا يكون فيهما الكلام ثم هذا الانسان لغو وان كانت

الاشارة

الاشارة بلفظي هذا الى شيئين احدهما نفس الضاحك والا
خر نفس الكاتب فليس احدهما هو الاخر وقد ذكرنا فيما اذا قيل الضاحك
كاتب ان ههنا ليس احدهما صفة للاخر اذ ليس الضحك صفة
للكتابه ولا بالعكس بل شيئ ثالث وعند الاشارتين الى شيئين
امتنع هكذا بل في السلب يمكن ان يقال زيد ليس بعمرو او لا شيئ
من الحجر زيد واعلم ان الذي قاله بعض الناس ان قولنا الانسان ضاحك
فيه شيئ ثالث موصوف بكليهما كما ان في قولنا الضاحك كاتب وهو
ما ذكره في المنون على الكل ان كل انسان ضاحك معناه ان كل واحد مما
يوصف بانه انسان من جزئياته فهنا ثلاثة اشياء ايضا الموصو
بالموضوع والموضوع والمحمول كما كان ههنا ليس بصحيح فان قولنا
الضاحك كاتب من غير سور واشارة الى الاحاد يحتاج الى ثالث
وقولنا الانسان ضاحك ليس هكذا سيما وقد ابطلنا راى من يرى ان
ههنا شيئا او ذاتا مطلقا يوصف بالانسانية والضاحكيه او الشبيه
وكون الشيئ ذاتا او حقيقة ليست بامور متاصلة في الاعيان تلحقها
الانسانية والجوهرية بل هذه اعتبارات تلحق الماهيات المتخصصة بحقايقها
فيكون انسان متحققا ثم يقال له شيئ واما في المنون على الكل فالضاحكية
ايضا الحقت باحاد الناس للانسانيه بخلاف كل ضاحك كاتب فان
الكاتبيه ملحقت باحاد الموصوفات بالضاحكية للضاحكيه
وههنا بحث مشهور ليس فيه كثير طائل وهو انك قد علمت ان
الموضوع يذكر ويراد به المحل المستغني في قوامه عن حاله بالنسبة
اليه فالعرض هو الموجود في موضوع والجوهر هو الموجود لا في
موضوع فالموضوع بالمعنى الاول ينسب اليه بعلى وهذا بفي فالماهيات
على اربعة اقسام منها ما هو غير موجود في موضوع ولا مقول على

موضوع فالجوهر المشار اليه الجزئى فانه ليس فى موضوع الجوهرية
ولا مقول على موضوع فالجزئية اذ لا محمول جزئى على ما سبق ومنها
المنسوب بكليهما كالاعراض الكليه مثل اللونية فانها تنسب الى
جزئياتها التى تجعل لها موضوعة بعلى وينسب الى محالها بفى ومنها
ما ينسب بفى دون على كالعرض الجزئى فانه لا يحمل ولكن هو فى المحل
فالاول الجزئية والثانى العرضية ومنها المنسوب بعلى دون فى
كالجوهر الكلى محل الكليه ولا ينسب بفى الى موضوع الجوهريه
والمنسوب بعلى الى المنسوب بعلى منسوب بعلى لان موضوع
الموضوع موضوع الا اذا اخذ باعتبار يخل بالتعدية كما سنذكره
والمنسوب بفى الى المنسوب بفى منسوب بفى كما يتمثل له فى المشهور
ان السركة فى الحركة والحركة فى الجسم فيشترط الانتهاء ههنا الى
الجسم بخلاف المنسوب بعلى الى مثله فانه قد يحمل العرض على العرض
ولا ينتهى الى حمل العرض على الجوهر والمنسوب بعلى الى المنسوب
بفى منسوب بفى لا غير كاللون على السواد والسواد فى الجسم والمنسوب
بفى الى المنسوب بعلى منسوب بفى ايضا لا غير كاللون فى الجسم و
الجسم على الحيوان مثلا وهذا البحث انما وقع بسبب اشتراك اللفظ
حتى لو ذلك ما كان بين هذه الاشياء مناسبة يجمعها بحث متنا
سب فصل فى الطارحات على الذاتى والعرضى قول القائل ان كل كلى
اذا نسب الى جزئياته فهو اما ذاتى او عرضى كلام صحيح ولكن لا يشمل
جميع الذاتيات والعرضيات بالنسبة الى موضوعاتها فان الناطق
ذاتى للانسان وليس الانسان جزئيا له والضاحك عرضى للانسان
وليس الانسان جزئيا له وايضا فيه تجوز وان كان هذا التجوز
محتملا فان الكلى ليس بجزء للجزئى اذ هو اعم منه والذاتى هو الداخل

فى حقيقة

فى حقيقة الشيئ الا ان يوجد الطبيعة التى توصف بالكلية لا
على انها كليه ونحن اذا قلنا الجزء العام لا يعنى به ان الجزء نفسه
اعم مما هو جزء له بل يعنى به ان الجزء الذى لطبيعته صلوح ان يكون
اعم وقول القائل ان كل كلى يصح ان يحمل وكل محمول اما ذاتى واما عرضى
حاصر لجميع الذاتيات والعرضيات الا ان فيه توسعا ما فان
فان الذاتى جزء للحقيقة وقد بين ان الجزء لا يحمل فينبغى ان يفهم
منه ان كل ما طبيعته صالحة للحمل باعتبار ما اذا نسب الى امر
اما كذا واما كذا وقد ذكرنا ان الفارق الصحيح بين الذاتى والعرضى
كون الذاتى داخلا فى الحقيقة ويلزم ان يتقدم بعقله على تعقل ما
هو ذاتى له وان يكن علة ولا يعنى بالعلة ما يجب به وجود الشيئ
فان الشيئ لا يجب وجوده بجزء واحد بل الجزء علة للكل بمعنى انه
يتوقف عليه الكل فى الذهن والعين واخطاء من قال ان الذاتى هو الذى
لا يمكن ان يرفع فى الوهم عن موضوعه فانه الذى نسبته اليه واجبة
اوليس لعلة خارجة فان بعض العرضيات كالزوجيه للاربعة
يشترك معه فى هذا ومن قال ان الذاتى هو المقوم ما اعطى حقه فان
من المقوم ما يكون مقوما للوجود مثل المحل للسواد والامارات العامة
نافعة لا يستدل بوجودها على كون الشيئ ذاتيا فانه لا يستدل
بوجود العام على الخاص ولكن يستدل بانتفائها على انتفاء الذا
تيه فانه يستدل بانتفاء العام على الخاص فليس لك ان تقول ان
هذا الشيئ يعقل الماهية دون او يعلل بنسبة الى الماهية بخارج
كالوجود لماهية ما فليس بذاتى وتعريف الذاتى بانه لا يعقل الشيئ
الا به قريب فانه اللازم لا يعقل بر الشيئ الا ان مثل هذا يحرر فيه
عما يتوقف عليه تعقل الشيئ فان الشيئ لا يعقله الا بجوهر مدرك

هو نفسنا او غيرها وليس ذاتيا للمعقول مثل الفرسيه فيقيد بالمحمول و
نحوه واعلم ان مقوم الوجود قديكون مجامعا مع الشيئ كالجوهر
لاعراضه وقد يكون مباينا كالشمس للشعاع وقد يلازم كالمتالين
وقد يفارق فى العدم اما فى المباين كالاب الذى هو علة لوجود الابن
ويبقى هو بعده واما فى المجامع فكالصورة المفارقة الى بدل يقوم
الهيولى واما مقوم الحقيقة فلا تفارق ولا تباين ولوازم الشيئ
قديكون متكافية اى لا يلحق بعضها بتوسط بعض كالضاحك و
الكاتب وقد يكون بتوسط كالضحك بتوسط كالضحك بتوسط
التعجب وهذا القسم ما يقع منه فى الاعيان يجب نهايته للبرهان
الدال على نهاية السلاسل التى احادها يجمع فى الوجود وبه تبين
نهاية الذاتيات المرتبة من ذاتيات الذاتيات ومن المشهور ان ذاتيا
المعقول يجب ان تكون متناهية والا يتوقف فهمه على ما لا يتناهى
وانه مح واما اللوازم التى لا تقع فى الاعيان يجوز ان يذهب سلاكل
مرتبة لها الى غير النهايه كما سيبين واما المتكافيات فلا يتصور
ان يكون لماهية واحدة الى غير النهاية فان الشيئ الواحد لا يقتضى
اشياء الا بتوسط واذا كانت اجزائه متناهيه لا يقتضى الا عددا
متناهيا بغير توسط من خارج فان المجموع اما ان يقتضى بذاته او
بجزئه واما مثل كون الاثنين نصف الاربعة وربع الثمانيه الى ان
يصير نصف نصف النصف الى غير النهايه فانها ليست بمتكافيه
بل يصير النسبة الى الكثير بسبب نسبة القليل ولهذا موضع غير
هذا واللازم الموضع الذى لا وسط له فى الذهن يمتنع رفعه فى
الوهم فانه بين ملاحظة العقل وجوبه وما لا وسط له عينيا
قد يصح رفعه فى الاذهان فان الشيئ قد ينقلب وسطا فى الاذهان

للمكان

لماكان وسطا له فى الاعيان والوسط الذهنى نسبته لازم والعينى
مايلحق نسبته وقد نعلم ان   العلة بالمعلول لانه يكون عندنا
اظهر واذا قلنا اللازم يلحق الماهية لذا فانما يعنى به ماهية موضوعه
واللازم لنفسه ماهية لايجوز ان يقال انه ينسب الى ماهية نفسه
ومن اوجب ان الذاتى يحمل دون الاشتقاق كالجوهر والعرضى لايحمل
الا باعتبار الاشتقاق فيحمل الاسود دون السواد فقد حكم بما ليس
بواجب الاطراد فان من الذاتيات ما يحمل باشتقاق كالناطق ومن
العرضيات ما يحمل دون اشتقاق كالشيئ يحمل على الجوهر وغيره
وكالعرض يحمل على السواد دون اشتقاق وليست العرضية ذاتية
للسواد فان اضافة الموضوع خارجة عن حقيقته والاسود له جزءان
يتصور حمل احدهما دون الاخر واجزاء البيت مثل الحايط والسقف ليس
شيئ منهما صالح الحمل المامر ومثل هذا ليس له قانون مطرد ومن خصص
الاستغناء عن الاشتقاق فى الحمل بما ليس فيه جعلان مع اعترافه
بان جعل الانسان حيوانا جعله ناطقا كانه لم ينظر فى الناطق انه
مشتق ومن الذاتى ما هو دائم تقويمه للحقيقة الواقعة كالجسمية
للفلك ومنها ما ليس بدائم تقويمه لماهية لان تلك الماهية
ليست بدائمة الوجود كالجسمية للفرس فان الشيئ اذا بطل لاينفى
تقويم الشيئ لماهيته ومن العرض اللازم ما لايمكن فهم حقيقة
موضوعه وتصور ذلك العرض مع الجهل بالنسبة او الشك فيها
كالمثلث وزواياه ومن اللازم للماهية ما يمكن فهم حقيقة الموضوع
وتصور مفهوم ذلك اللازم مع الشك فى النسبة كمساوات الزوايا
للقائمتين فانه يتصور مفهومهما مع الشك فى النسبة الى ان يبرهن
عليها مع انه لايلزم له فى الاعيان فكان هذا اللازم ما يلزم فى

الاعيان دون اللزوم في جميع الاذهان مثبتيا لزومه اعني حصوله مع
التصديق بالفعل ومن اللازم لازم ماهية دائمة تقتضيه تلك الماهية
ابدا واللزوم دائم لكون الفلك مشارا اليه وكونه ممكن الوجود ومن
اللازم مايلزم ولكن لا يدوم اللزوم لايخلو الماهية بل بانتفائها كلوازم
الماهيات التي عندنا ومن اللازم مايدوم صحبته لسبب خارج لوجود
المفارقات من جميع الوجوه ومن اللازم مايدوم صحبته بخارج مادام
الشيئ ولكن لا دائما لان ذلك الشيئ لا يدوم كسواد الزنجي
في مطارحات على المقول في جواب ماهو اذا كان اللفظ منه مفرد
ومنه مركب فاللفظ يعم القول وغير القول فيكفي في رسم المقول
في جواب ماهو انه اللفظ الذي يدل على ماهية المسؤل عنه مطا
بقة ولا يحتاج ان يذكر القول فان القول ايضا ممايدخل تحت اللفظ
وكانه لا يحتاج ان يقال يدل على ماهية المسؤل عنه مطابقة و
على الاجزاء تضمنا فانه اذا دل بالمطابقة على الكل يكون قد دل
اجزاء تضمنا وذكر دلالته على الاجزاء تضمنا ليس له فائدة
ههنا وفرق بين المفهوم والحقيقة وطالب المفهوم لا يحتاج الى
التصديق بالوجود بخلاف طالب الحقيقة حتى ان المستحيلات
لها مفهوم وليس لها حقيقة والمطالب اللغوية يطلب المفهوم
دون الحقيقة ولما لم يكن جزء المفهوم هو ولا جزء الحقيقة هي
والسائل سئل عنها نفسها او عنه فلا ايجاب بالجزء واعلم ان في
بعض المواضع لا يجوز ان يجاب بلفظ مفرد للسائل عن الشيئ بما
هو مثل ما اذا سئل عن حقيقة الانسان فليس الا ذكر حده
وفي بعض المواضع يجاب بلفظ مفرد مثل ما اذا سئل عن جماعة
متفقة الحقايق كزيد وعمرو وخالد فيجاب انهم ناس وكذلك

اذا سئل

اذا سئل عن الانسان والفرس والثور فيجاب بالحيوان ففي هذه
المواضع يكفي اللفظ المفرد وطالب المفهوم قد يكفيه اللفظ المفرد
الاشهر ثم ان اعاد السؤال طلبا للحقيقه فيتعين الجواب بالقول
الدال عليها الا انه ما من موضع يصح اللفظ المفرد الا ويصح المركب
فاذا اوري في الجماعتين المذكورتين حد الانسان بدل اسمه او حد
الحيوان بدل اسم الحيوان لا يضر اذا دل الحد بالتفصيل على ما دل
عليه الاسم جملة واعلم ان قولنا لما سئل عن الانسان والفرس و
الثور انهم ماهم انهم حيوانات ليس جوابا بذاتي المسئول عنه
حتى كان لقائل ان يقول انكم منعتم ان الذاتي يقال في جواب ماهو
ثم قلتم الحيوان ههنا في جواب ماهو وهو ذاتي فان الحيوان ذاتي
لشيء ومقول في جواب ماهو لشيء اخر فان السائل طلب ههنا الما
هية المشتركة اذ لم يسئل عن الفرس وحده والانسان وحده بل
سئل عن الجميع مجمولا واحدا انه ماهو ولما اجبنا بانه حيوان
اجبنا بجميع الماهية المسئول عنها وهي الماهية المشتركة ولو كنا
اجبنا بالجسم وحده او ذي النفس او الحساس والمتحرك بالارادة
لكان جوابا بذاتي واحد وذاتي الشيء ليس هو المسئول عنه هو
فالحيوان ذاتي لكل واحد والسؤال ليس عن كل واحد بل عن الماهية المشتركة
والمقول في جواب ماهو هو ماهية الشيء المسئول عنه فتقرر بما قلنا
ان الحيوان مقول في جواب ماهو ذاتي ولكن مقول في جواب ماهو بالنسبة
الى شيء وذاتي بالنسبة الى شيء اخر فاذا قلنا انه ذاتي مقول في جواب
ماهو وينبغي ان يفهم بالنسبة الى شيئين فاذا اخذ بالنسبة الى شيء
واحد فهو خطاء من قبل تركيب المفصل وهكذا السائل عن زيد وعمرو
وخالد يطلب الماهية زيد فيجاب بها فالانسانية اذا اجيب بها

فى السؤال عن الجماعة وعن زيد وحده هى الماهية المطلوبة لا ذاتى الماهية المطلوبة فالذاتى لا يجاب به بتة صار الذاتى ذاتية بتة فاذا قلنا الانسانيه ذاتية لزيد لا يعنى به لحقيقة زيد فان حقيقة زيد هى نفس الانسانيه فكيف تكون الانسانيه ذاتيه لنفسها وقد فسر الذاتى بالجزء بل يعنى ان زيدا اذا اخذ بعوارضه من السواد والمقدار وهيات اخرى مثلا واحد معها الانسانية توجد الانسانية ذاتية لهذا المجموع اى جزء مجموع الانسانية والعوارض لا جزء حقيقة زيد والمطلوب بما هو ماهية فالانسانية ذاتية لشيئ ومقول فى جواب ما هو لشيئ اخر وليس ههنا حاجة الى اصطلاح اخر كما ظن صاحب البصائر وذاتى الشيئ بتة ليس ذاته وليس البتة ذاتى يقال فى جواب ما هو لما هو ذاتى له فيجاب بجزء الشيئ عن السوال عن كله وبهذا يتبين توسع ما فى رسم الجنس بانه الذاتى الذى يقال فى جواب ما هو على اشيا مختلفة الحقايق فانه ذاتى لشيئ غير ما قيل فى جواب السوال عنه بما هو وكذا اخذ الذاتى فى حد النوع وفيه جهات اخرى وليس كل ما يقال على مختلفات الحقايق فى جواب ما هو حاله كحال الحيوان على الوجه الذى ذكر فى الكتب فان فى الاعيان جعل الشيئ انسانا هو بعينه جعله حيوانا فان لم يحصل ذلك الانسان فلا يحصل ذلك الحيوان وليس نسبة الجسم الى الجسم ذى النفس والحيوان كذا وان الجسم فى الاعيان جعله جسما غير جعله حيوانا مثلا والجسم يجوز ان يرفع عن خصوص الحيوانية ويبقى فى الاعيان جسما ما نفسه وان كان فيه مخالفة تكليفات الجمهور والحيوان لا يجوز ان ترفع عنه فى الاعيان خصوص الانسانية ويبقى حيوانا وليس الكلام فى الحيوان

والجسم

والجسم باعتبار الامر الذهنى. اذ الحيوان الذهنى والجسم الذهنى والانسانية
الذهنية متساوية فى عدم الحاجة الى مخصص مثبت انه ليس من
شرط المقول فى جواب ما هو على جماعة اذا لم يكن مقولا على واحد من
تلك الجماعة عند السؤال عنه وحده ان يكون جعله فى الاعيان
بعينه جعل ما به التخصيص حتى لا يتصور تبدل المخصص فضابط
الكتب على جهة لا ينبغى ان يؤخذ فانه يصح بل يؤول فمن المغيرات
بجواب ما هو ما ليس جعله فى الاعيان جعل الامر الذى يتخصص به بل ذلك
المخصص المغير يصح ان يبطل الى بدل ومن الاشياء التى يتخلف بها ماهية واحدة
بالعدد دون الحقيقة ما لا يصح تبدله ولا يتوهم وقعه كاضافة الموضوع
المعين لهذا السواد فان الفارق بين السوادين الحاصلين محلاهما واضافة
محليتهما لا يمكن ان يتوهم تبدله وذلك السواد بعينه باق بوجه بل جعل
سوادية ذلك بعينه جعله فى هذا المحل ويتقوم به وجود السواد ولا
يمكن ان يتبدل به جواب ما هو ولا ان يقال السوادان مختلفان بالحقيقة
فثبت انه لا يلزم من كون الشيء مقوما لوجود شيء ومن اتحاد الجعلين ان
يختلف بذلك جواب ما هو وليس بصحيح قول من فرق بين الجماعتين المذكورتين
بان الانسانية اختلف بعوارضها والحيوانية اختلف بالذاتيات فانه ان
عنى به بقوله ان الحيوانية اختلف بالذاتيات اى ذاتيات الحيوانية وعنى بالذاتى
مقوم الحقيقة فذلك خطاء فان الحيوانية لا يتقوم حقيقتها بفصولها المقسمة
وليس الناطقيه جزء حقيقة الحيوانية بوجه وفصول الحيوانية المقسمة لها
كلها عرضيات لها كما ان الرجوليه مخصصه للانسان وهى عرضية له
والذكورة مخصصه عرضية للحيوان فكما ان الانسان لا يتقوم بما تحته
فكذا حقيقة الحيوان وان عنى به الذاتى الثانى فالذاتيات بالمعنى الثانى لا يلزم
بها اختلاف الحقايق فان الذكورة والانوثة والزوجية والفردية اعراض

ذاتية للحيوان والعدد ان لا يلحقهما بواسطة امر اعم واخص ولا يختلف
بها جواب ماهو وان عنى به ان مخصصات الحيوان يقوم مجموع
الحيوان وذلك المخصص فيكون ذاتية للمجموع فمخصصات الانسان
كالذكورة ايضا حالها كذا فان الذكورة مقومة لحقيقة مجموع الذكورة
والانسانية واذا سئل عن الانسان انه ماهو قيل انه حيوان ناطق كاتب
مثلا واذا سئل عن الرجل انه ماهو اعنى من حيث حقيقة الرجولية فيقال
انه انسان ذكر بل كل شيء اذا اخذ منه ومن غيره مجموع يقومان حقيقة
ولا يصلح ان يقال ان هذا الشيء اختلف به الحقايق فيختلف به جواب ماهو
والشيء الثاني ما اختلف به الحقايق فما اختلف به جواب ماهو وان هذه المجة
نفس المطلوب وعلى صاحب هذا الفن ان يصنع ان ههنا امورا ذاتية محيطة
تخصص الاشياء يختلف بها جواب ماهو تسمى اجناسا والمخصصات فصولها
وامور ذاتية محيطة تخصص بما لا يختلف به جواب ماهو يسمى انواعا
والضابط في اختلاف الحيوان عما هو واختلاف الحقايق واتفاقها اقتضا
الفطرة كيف كان واما هذه العليات فهي فاسدة لا حاصل لها والمعيار
اختلاف جواب ماهو واتفاقه واعلم ان المقسمات التي تختلف بها جواب ما
هو كالسواد والبياض ونحوهما مصنفة وليس لون الابيض تحت
الانسان كالرجل تحته فان الابيض لا يدخل الانسان في مفهومه والرجل يدخل
الانسان في حقيقته واذا قيل في الكتب ان الرجولية من حيث هي رجولية لا
يختلف بها جواب ماهو وليس تحت الانسان شيء يقال في جواب ماهو لا
يعنى به ان مثل الرجولية من حيث هي رجولية اذا سئل عن حقيقتها ليس لها
جواب غير الجواب عن السؤال عن حقيقة المراة من حيث هي مراة او حقيقة
الانسان من حيث هو انسان فان هذا باطل بل يعنون به ان رجلا وامراة
اذا اشير اليهما بانهما ماهما يجاب بالانسانية واذا سئل عن رجل وحده لا من حيث

الرجوليه بل ان هذا الشخص ماهو يجاب بانه انسان ايضا ولايحتاج الى
غيره هذا معزى القوم ويكفى هذا القدر ويكره البسط اكثر من هذا المصالح و
الذى لايخفى عليه من القوانين التى اعطيناها اياه ان يطلع على ماهو حقيقى
وماهو مختلف باختلاف العادات واللغادات واعلم ان صفات زيد اذا
جمعت نفس مفهومها لايمنع الشركة فمجموعها فى الذهن مصنف لامشخص
والمصنف ينقسم الى مايكون اذا وقع فى الاعيان لايوجد الافى واحد كما ذكرنا
فكما انه قديكون نوع الشيئ فى شخصه فقديكون صنفه فى شخصه ومن
الاصناف مايكون عاما وهو تحت نوع واحد كالفرس والبطى ومنها
اصناف الجنس كالذكورة والانوثة للحيوان فالحيوان له مقسمات منوعه
كالفصول وله مقسمات مصنفة ومن اصناف الجنس ماهى اصناف للنوع
ايضا كما ذكرنا واعلم انه ليس الحى كالحيوان فان الحى شيئ له الحيوة كان جسما
اوغير جسم فالحى ليس بجنس للانسان والحيوان الجسم داخل فى حقيقته وهو
جنس فلايقوم احدهما مقام الاخر فما يقال ان الانسان حى ناطق مثال
لاتحقيق وجماعة من المتاخرين زعموا ان الحيوان على الفلك والانسان
باشتراك الاسم فان الذى يقال على الانسان كونه عنصريا ومتغذيا
ونحوهما داخل فيه بخلاف المقول على الفلك وهذا يحتاج الى
اصطلاح اخر فان الناس عندهم كل جسم له حياة يسمون حيوانا والمعنى
الذى يقال على الفلك من كون جسما ذوا نفس متحرك بالارادة مقول
على الحيوانات ايضا اذ الفلك لم يعتبر فى حيوانيته كون لايحترق او غير مسكون ولا
فاسد فان هذا مشكوك فيه لمن يفهم الحيوانية او يحكم بها على الفلك الا ببرهان
مستانف ولو عهد الناس جسما ذا نفس متحركا بالارادة حساسا مثلا
سموه حيوانا وان كان غير متغذ ولامايت او كانوا يشكون فيه انه هل هو متغذ
ونحوه ام لا او فى الاصطلاحات واللغات واعراض واضعى اللغات واحوال العرف

امور لا ينبغي للعاقل مقصدة على ما يختلف فيها محتجا بها فصل في مطارحتها على الالفاظ
الخمسة قد علمت ان كل امرين يشترط واحد منهما بما لا يشترط به الاخر مما يزيد على
اعتبار العموم والخصوص ليس احدهما بعام ولا خاص بالنسبة الى الاخر بل هما
متكافيان فان العام لا يشترط بشرط زايد على نفس اعتبار العموم مما ينافي الخاص
والنوع يقال على الكلي المقول في جواب ما هو على المتفقات الحقيقيه وعلى ما
يقال عليه الجنس وعلى غيره قولا ذاتيا اوليا ويشترط في احدهما الاضافة الى العالي
وفي الثاني اتفاق حقيقة ما قيل عليه في جواب ما هو ولا يتعدى شرط كل واحد
منهما الى صاحبه فليس احدهما يعم الاخر فالانسان نوع بالمعنيين المتباينين
ومن لم يذكر في حد الجنس والنوع المقول في جواب ما هو واقتصر على كونهما مقولين
على مختلفات الحقايق او متفقاتها يبطل عليه حد الجنس بفصله والنوع بفصله
ان قيد بالذاتي والا فما الجنس بالعرض العام وما النوع بالخاصه ومن اقتصر في
رسم النوع انه المرتب تحت الجنس او الواقع تحته يبطل عليه بالخاصية والفصل
فانهما داخلان تحت عموم الجنس ومن رسم النوع المضاف بانه كلي يقال عليه
الجنس في جواب ما هو ان لم يذكر معه انه يقال عليه الجنس وعلى غيره وجعل
شركه مما يصح فانه ليس شيء من الانواع يقال عليه الجنس في جواب ما هو ومن
رسمه بانه كلي يقال عليه الجنس وعلى غيره في جواب ما هو او قولا ذاتيا اوليا
ولم يذكر بالنسبة اليه سهى فانه ليس نوعا الا باعتبار النسبة لا باعتبار كون
الجنس مقولا عليه وعلى غيره ومن جمع في رسم النوع المضاف بين جواب ما هو وبين
كونه ذاتيا اوليا اورد زايدا فان احدهما اعم من الاخر وقد يكون الشيء نوعا بالمعنى
الاول وليس نوعا بالمعنى المضاف اذ لا جنس له كالوجود فانه نوع عند محصلي
المسائيين اذ المقسمات لا يقسمه الا حقايق مختلفه يكون الوجود جزء
حقيقتها فهو لا يقال على مختلفات الحقايق في جواب ما هو بل على متفقات
الحقايق من احاد اشخاص الوجود المتعين فهو نوع لا جنس فوقه وكالجوهر

فانه

فانہ اذا اضیف الی احاد الجوهر من حیث الجوهریہ لا الجسمیه وسائر الخصوصیات
کان نوعا لها علی ما هو مذکور فی کتب المحصلین لانہ مقول علی متفقات الحقایق
فی جواب ما هو بهذا الاعتبار ولیس نوعا مضافا اذ لا جنس فوقه واعلم ان بین
الجنس الطبیعی والجنس المنطقی والجنس المعقول من حیث هو معقول فرقا
فی الجنس المنطقی هو من حیث الجنسیة فحسب من غیر اشارة الی خصوص
حیوانیة وغیرها المتساوی نسبته الی احاد الاجناس ولا یتعدی الی
موضوع ما فان مثل ما اذا حمل علی الحیوان والحیوان علی الانسان فلا یعطی
لما تحته من انواع موضوعاته اسمه ولا حده والجنس الطبیعی هو مثل الحیوان
بما هو حیوان الصالح لان یجعل المعقوله النسبة الجنسیه ویتعدی الی موضوعات
الموضوعات ویعطی لها الاسم والحد لا من حیث الجنسیه بل من حیث بساطة
والجنس المعقول هو الحیوانیة المشروطة بالتجرد المضافة والطبیعی یقع فی الاعیان
لا مع الجنسیه والجنس المرکب اعنی من الطبیعة والاعتبار الجنسی ایضا لا یوجد
الا فی التصور العقلی فاذا قلنا الجنس المخصص والواقع فی الاعیان یعنی به الطبیعة
الصالحة لان یوجد فی العقل جنسا والجنس المعقول لا یتصور وقوعه فی الاعیان
والجنس المنطقی عرض عام للجنس الطبیعی والمعقول ایضا فان الجنسیه عرضیة للحیوان
ویقال علیه وعلی غیره کذلک الخاصه المنطقیه ای من حیث هی خاصیة والنوعیة والعرضیة
والفصلیه من حیث هی هی کلها عرضیة خارجة عن ماهیة ما قلت علیه فانہ
یعقل الانسان ثم یلحقه النوعیه وکذا غیره حتی کون الشیئ ذاتیا عرض له وکذا کونه
عرضیا وکون الشیئ کلیا او جزئیا وما یشبهها والفصل تمیز التمیز الذاتی والعرضی لیس
هکذا والسلوب تمیز فی الذهن ولا یکون فصلا فان السلب لا یقوم حقیقة شیئ
ولا وجود جنس وغیر الناطق لیس فصلا لغیر الانسان ومن عرف الخاصه بانها
هی العرض الذی یقال علی نوع واحد فی جواب ای شیئ هو کانه ما احتاط اما ذکر
النوع وهو لفظ مشترک فغیر مستحسن ثم انہ ان عنی به النوع الحقیقی اعنی غیر

المضاف الى ما فوقه فمن الخاصه ما ليس لحقيقة نوعية بل جنس كالمشي فانه من
خواص الحيوان والحيوان ليس بنوع الاعلى حيلة نذكرها وان عنى به النوع الثاني
اى المضاف فمن الخواص ما ليس لنوع مضاف كخواص الوجود والجوهر مثلا وليس
كل خاصة ايضا يقال في جواب اى شيء هو بل الخاصة المساوية فان الرجولية
من خواص الانسان واذا قيل الانسان اى شيء هو لا يقال انه الرجل على ان الوجه
الاخير هو المبطل للرسم ومن قال في حد العرض العام انه الذى يتلون وينفسد
دون فساد موضوعه ما اصاب فانه ما درى ان من العرض العام ما لا يفارق
الموضوع كامكان العلل ومن الخاصه ما يبطل دون فساد محله كالضحك
بالفعل وههنا ايحاب نذكرها وان لم يكن في هذه الامور كثير فائدة اعلم ان
الشيء الواحد قد يجوز ان يكون فصلا وجنسا باعتبارين كما يتمثل به في
المشهور ان الحساسية جنس للباصرية وفصل الحيوان وذو النفس جنس
للناطق وهو فصل جنس الانسان وجنس فصله باعتبارين والجنس قد
يتركب مع العرض العام كالمتلون فانه جنس الاسود وعرض عام الانسان
وجنس العرض العام عرض عام وجنس الفصل يلزم ان يكون جنسا وقد
يكون الشيء جنسا وخاصة كاللون للسواد والجسم وقد يكون جنسا
لخاصة الشيء وخاصة لذلك الشيء كالتعجب فانه جنس الضاحك الذى هو خاصة
الانسان وهو خاصة الانسان نفسه على ما قالوا وان كان قد يتسامح في
المثال المتلون والاسود لك مثال معتبر بالنسبة الى الجسم والفصل قد يتركب مع
العرض العام كالمفرق للبصر فانه فصل مثلا للبياض وعرض عام للقطن
واعلم ان من عرف الجنس بانه الذى يقال على مختلفات الحقايق
في جواب ما هو والنوع بانه الذى كذا ما احس فان الكلي هو كجنس الخمسة
يجب ان يذكر في الحد **فصل** العرض العام وجنسه عرض عام وعرضي العرضي
قد يكون ذاتيا وقد لا يكون وذاتي العرضي قد يكون ذاتيا وقد لا يكون وعرضي

الذاتي

الذاتى قديكون ذاتيا وقدلايكون وذاتى الذاتى بتة ذاتى وفصل الجوهر وجنس
جوهر وفصل العرضى وجنسه عرضى وقديكون الشيئ جنسا ونوعا وفصلا
ونوعا وخاصة ونوعا وعرضا عاما ونوعا فان الضاحك مطلقا اذا
اخذ بالنسبة الى هذا الضاحك من حيث هو الضاحك نوع له لاخاصة
وكل من الخمسة اذا نسب الى جزئياتها ماخوذة من حيث هى هى دون النظر
الى غيرها فهو نوع واعلم ان الخمسة تشترك فى انها تحمل بالاسماء والحدود
ان طبايعها تتعدى الى موضوعات كالمتلون الذى هو جنس الابيض يحمل على زيد
الابيض وانها الفاظ مفرده وانها كليه والجنس والفصل والنوع يشترك
فى الذاتية وجميع امارات الذاتى وخواصه على ما ذكرنا لايحتاج الى تعديد
الايجاد وفى الوقوع بالتواطئ والخاصة والعرض العام اشتراكا فى العرضية
وجميع خواص العرضى من التاخر فى التعقل والمعلولية وغير ذلك مما ذكر خلافه فى
فى الذاتى وفى جواز الوقوع بالتواطوء والتشكيك ومن اوجب
فى غير الذاتى الوقوع فى التشكيك اخطاء فان الزوجية من خواص العدد
وعرض عام للاربعة ولايقع الا على السواء ومن اوجب وقوع الخمسة
بالتواطؤ اخطاء فان الابيض خاصة الجسم وعرض عام للثلج ولايقع بالسواء
والخاصه والعرض العام باينا لمنة الذاتيات فى جواب التواطؤ والتشكك
وكلما اشتركافيه به فارقا الذاتى مما عد من خواص العرض ومن المشاركات
بين الجنس والنوع انهما مقولان فى جواب ماهو وان كل واحد منهما ذاتى
عام محيط اى لايتضمن كل واحد منهما ذاتى ماوله فالحيوانية لايتضمنها
فى مرتبتها شيئ بخلاف الحساسية فانها يتضمنها الحيوانية المساوية
لها فى الحمل والانسانية ذاتية لايتضمنها الحيوانية المساوية لها
فى الحمل والانسانية ذاتية لايتضمنها ذاتى اخر فى مرتبتها بخلاف الناطق
فانه يتضمنه الانسان الانسان المساوى له فى الحمل فغير الذاتى المحيط من

الذاتيات فصل ومن المباينات المقول فى جواب ماهو على مختلفات الحقايق
ومتفقاتها وان الجنس يدخل فى حقيقة النوع اى الطبيعة للطبيعة ولا
يدخل تحته وهو الذى قيل ان النوع يشتمل على الجنس والنوع يدخل تحت الجنس ولا يدخل
فيه اى فى حقيقته وهو الذى قيل ان الجنس يشتمل النوع فالمشمول للجنس
والاشمال للنوع واخطاء من قال ان النوع اعم من الجنس فانه مشتمل
عليه اذ الشيئ العام ينبغى ان يكون مقولا على كثرة بمعنى واحد موجود فى
كل واحد وليست الانسانية موجودة فى جزئيها فى الحيوانية وحدها
والناطقية وحدها حتى يعمها باعتبار واحد وليس هذا الاشتمال
هو العموم ومن المشترك بين الجنس والفصل انه يتقوم بهما حقيقة
النوع ويتقدمان عليه وهو من المباينات بينهما وبينه بعينه والفرق
بينهما اى الجنس والفصل ان الجنس مقول فى جواب ماهو ولا كذلك
الفصل والفصل فى جواب اى شيئ هو ولا كذلك الجنس والجنس يقال
على مختلفات الحقايق قولا ذاتيا ولا كذلك الفصل خاصة للجنس و
الجنس عرض عام له وان الفصل محصل للجنس بالتخصيص وان الجنس
القريب واحد بخلاف الفصل وان الجنس يغنى عن ذكر الاجناس
للدلالة التضمنية ولا كذلك الفصل عن المفصول ومن المشترك بين الفصل النوعى
والنوع انهما يقالان على متفقات الحقايق فقط قولا ذاتيا وانهما اخص الذاتيات
وهذا انما هو فصل النوع لا فى جميع الفصول ومن المباينات ان فصل يقال
فى جواب اى شيئ هو وان النوع يقال فى جواب ماهو وان النوع محيط
بالاشتمال ولا كذلك الفصل بما هو فصل وان النوع متقوم بالفصل
والفصل مقوم ومن اراد ان ياخذ بين الفصل العام والنوع الحقيقى
المناسبة المذكورة فليا خذ الاجناس محذوفة الجنسية بل ماخوذة
انواعا له على ما ذكرنا فانه يتقوم بالفصل لطبيعته النوعية لا الجنسيته

كما عرف

كما عرض فيطرد فيه المناسبات المذكورة ومن الشركة بين الجنس والعرض
العام انهما يقالان على ما تحت حقيقة واحدة وغيرها والفارق على ما
سبق ومن الشركة بين الجنس والخاصة ان الفصل يقوم وجودها تقويما
غير ذى توسط دون تقويم حقيقتها بابتة فى جميع المواضع وليس كل عرضى
عام يقوم الفصل وجوده دون توسط والمباينات على ما سبق والعرض
العام المنطقى اعم وجودا من الجنس فان الامكان والوجود والسده
اعراض عامة للماهيات ولا جنس اعم منها وقد يذكر من المشاركات
والمباينات بين اثنين ما هو اعم منهما وذلك غير مستحسن فانها قد
ذكرت بعينها فى مشاركات ومباينات اعم لمن ذكر ان من المشاركة
بين الجنس والنوع انهما ذاتيان وهذا يشتمل له الذاتيات وان
المباينة بين الجنس والعرض العام تقدم الجنس وتاخر العرض العام
وهذا فرق بين جميع الذاتيه وبين العرضيه وكما قيل ان الشركة بين
الجنس والخاصة انه اذا وضع النوع لا بد من وجودهما مع انه ليس كل
خاصة كذا ومن الكليات ماله فصل مقوم دون المقسم كالانسان
ومنها ماله كلاهما كالحيوان ومنها ماليس فصل مقوم ولا مقسم
كالوجود والامكان والسده وامثال هذه وكان التطويل فى نحو ما ذكرنا
ليس له كثير فائدة وفيها ايضا امور غير محققة غاية التحقيق ولكنها تنفع
للتشحيذ والتدرب واعلم ان مقسم السافل مقسم للعالى ولكن لا تقسيما
اوليا ومقسم العالى لا يلزم ان يقسم السافل ومقوم الى مقوم السافل
وان كان تقويما غير اولى وليس مقوم السافل مقوما للعالى واعنى بالعالى
والسافل ما يكون فى ترتيب المقومات المشتركة واعنى ههنا بالمقوم ما
للحقيقة لا ما للوجود فان فصل الماء او صورته كما يقوم وجود الجسم
المخصص يقوم وجود الجوهرية المخصصة وفصل السواد كما يقوم اللونية

مثلا يقوم الكيف على ما يلزم من المشهور فمقوم وجود السافل يقوم وجود
العالى ومقوم حقيقة السافل يقوم وجود العالى فى الحقايق الا اعنى بتقويم
العالى ان العام الذهنى يتقوم بالفصول النازلة بل ان الطبيعه التى يلحقها
العموم حالها كذا ومقوم وجود العالى لا يلزم ان يقوم وجود السافل اعنى
ان من مقومات وجود الطبيعة يلحقها العموم فى الذهن مثل كثير من فصول لا يلزم ان
يقوم وجود كل خاص فعلى هذا مقوم وجود السافل مقوم لوجود العالى ولا ينعكس
بهذا الاعتبار لا غير فاذا قلنا خاصة الجزئى خاصة الكلى ولا ينعكس لا يعنى
به لعكس على السياق المذكور فى المقدمات فانها تنعكس لانه اذا كان كل
خاصة للجزئى هى خاصة الكلى فبعض ما هو خاصة للكلى خاصة للجزئى بل نعنى
ان هذه المادة ليست مادة تنعكس فيها هذه الكلية كلية وربما نعنى بمثل هذا فى
مواضع انه لا ينقلب اجزاء القول كل الى مكان الاخر انقلابا صادقا واعلم
ان افضل الخواص البين المساوى فانه ينقسم الخواص الى لازم فى جميع الاحوال
ولجميع الاعداد مثل الزوايا الثلثة للمثلث وهو اللازم الحقيقى وتخصصه
باسم اللازم والى لازم لجميع الاعداد فى بعض الاوقات كالشروق والغروب
للكواكب مثلا والى لازم لبعض الاعداد فى جميع الاوقات كاستعداد
الضحك فانه خاصية الحيوان ويلزم بعض جزئياته دائما والى ما يلزم بعض
الاعداد فى بعض الاوقات كالنفس فانه خاصة الحيوان ويلزم بعض جزئياته
فى بعض الاوقات اى لا بد من وقوعه حالا اما باعتبار لازم سابق والى
ما يقع فى بعض الاعداد فى بعض الاوقات لا لزوما بناء على لازم سابق
كالكتابة والعرض العام فيه تراكيب يمكنك ان تستخرجها مما ذكرنا والقسمة
الخمسة تقتضى ان لا تكون من شرط الخاصة المساواة واللزوم فان الذاتى
اما ان يكون بحيث لطبيعته صلوح ان يقال فى جواب ما هو بحال شركة
ام لا والذى له الصلوح اما على مختلفات الحقايق او المتفقات وهما الجنس

والنوع

والنوع والذاتى العديم الصلاحية لذلك هو الفصل والعرض اما ان يقال على
حقيقة واحدة فحسب او عليها وعلى غيرها وهما الخاصة والعرض العام ومن
شرط فى هذين اللزوم فغير اللازم المساوى كالكتابة بالعقل خرج عن الاقسام
الخمسة على رايه فالمحمولات لا تنحصر فيه واعلم ان الابيض اذا كان مفهومه
شيئا ماله البياض فالابيض على مفهومه لا يقع فى الاعيان اذ الشيئية
من حيث هى هى لا يتصور وقوعها وفى الاعيان جسم وبياض **فصل**
لازم الماهية لا يتميز بين اشخاصها لاتفاقه فى الكل ولازم الماهية لا يميز
الماهية عن غيرها تميزا اوليا ولازم الماهية لا يشخص الماهية ولازم للماهية
لا ينوع الماهية ولا يصنفها **المشرع الثانى فى المطارحات على الاقوال
الشارحه فصل** اعلم ان الاقوال الشارحة خمسة الحد التام وتعريف المسمى
باجزاء المفهوم التام والحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص اما
الاول فهو قول دال على ماهية الشيء وزاد بعض المتاخرين فقال الحد قول
مفصل دال على ماهية الشيء والزيادة وهى كون القول مفصلا لا يعنى
به ان للجزء من القول دلالة فان هذا للقول بدا به من غير احتياج الى
التفصيل ونحن نذكر ههنا ما يجب اعلم ان القول يذكر على اصطلاحين
مختلفين فقد يذكر ويعنى به ما يراد بجزئه الدلالة على جزء من المعنى وقد
يراد به اصطلاحا انه الذى يراد بجزئه الدلالة بحيث يقابل من المفرد وهو
الذى لا يراد بجزئه الدلالة اصلا هو جزئه ومن الفرق بين العبارتين ان قول القائل
انسان بشر وان كان هزيانا يراد بجزئه الدلاله فيكون قولا على الاصطلاح الثانى
وليس بقول على الاصطلاح الاول فانه لا يراد بجزئه الدلالة على جزء من
المعنى بل معناهما واحد فصاحب الاصطلاح الثانى الذى حد القول بانه
اللفظ الذى يراد بجزئه الدلالة ان اقتصر بالحد على القول الدلالة على ماهية
الشيء كانه يتوهم انتقاضه بقولنا انسان بشر فانه قول دال على ماهية الشيء

ولم يشترط في حد الحد انه قول غير موجب للتكرار وقوله له مقصد صحيح فان قول
القائل الانسان فرس ايضا قول وان كان غير صحيح فقوله مفصل اى كل جزء من اللفظ
يدل على جزء من حقيقة الشيء ليقع الاحتراز عما ذكرنا واما على الاصطلاح الاول
فلا يحتاج فان القول كفى مؤونة هذا الاحتراز على اصطلاحهم والذى زاد في الحد فقال
انه القول الدال على كمال ماهية الشيء احترازا عن الحد الناقص اخطاء فان الحد
الناقص الذى فيه فصل الشيء مع الجنس البعيد غير دال على ماهية الشيء الا بالالتزام
اذ الجنس العالى كالجوهر مثلا لا يدل الجسمية والحيوانية وقد سبق ان العام
لا يدل على الخاص والفصل دل على الاجناس القريبة بدلالة الالتزام الغير
معتبرة فاذا كان هذا القول المخذف عنه الدلالة على بعض المقومات
وماهية الشيء مجموع مقوماته فلا يكون الحد الناقص قد دل على الماهية
دلالة معتبرة من التضمن والمطابقة وان عنى بكمال الماهية جميع مقوماتها
فالماهية هى هى لجميع المقومات لا ببعضها فلا يحتاج الى ذكر الكمال مع ان
لفظ الكمال مشترك وربما ينقدح في شرح الحد المذكور ان يقال قولنا حيوان
ناطق قول دال بالتضمن على ماهية الحيوان ودلالة التضمن معتبرة فهذا
القول دال على ماهية الحيوان والقول بما هو قول ما دل على الحيوانية بل الناطق
دل على المفهوم وليس الشيء مع غيره هو بعينه ما هو دون غيره فان كل جزء
يضم الى معنى يحصل به مفهوم اخر ومجموع اخر وفي الاخير التزام باجزاء
اخرى معناه ومقصده وقد اهملها بما كان نحد المفهوم الا ان يلتزم ان
الذى ذكره كان رسما ينتقل الذهن الى الحقيقة فح لا يضره اختلال بعض
الصفات وتطلب دعوى العناية ومن جملة الخلل ان يلزم في مقام اخر بشيء
ينافى ما الزم به في المسمى وواضعو اللغة اذا سموا هذه الحقيقة الانسانية
انسانا ما تنبهوا لحقيقة النفس الناطقة واذا سموا الحقيقة الجسمية
جسما ما تنبهوا للهيولى والصورة وربما ان راى الناس كلهم حيوانا

ناطقا

ناطقا له اربعة قوائم وجناحان ورياش ما كانوا يسمونه انسانا وان كان
يشارك الناس في جميع الصفات ما خلا القوائم والاجنحة والرياش ولغرض
ارباب الموضع قد يخفى على المحصل ويقع فيه الخبط ويكثر فيه الخلاف والحدود
المعنوية بحسب المفهومات الاصطلاحية نافعة نفعا بينا وليس هذا هو
الرسم فان الرسم انما هو بلوازم ومن يرسم يعترف بان الاسم ليس لهذه المحمولات
بل لامر ينتقل الذهن اليها بخلاف الشارح لما هو مفهوم عنده فانه عنى بالاسم
مجموع تلك الصفات وهذا اصح الحدود **فصل** الاسماء الاصطلاحية في العلم
حدودها هي الاقوال الدالة على عين ما اصطلح عليه فاذا قيل الكيفية هي هيئة
قارة لا يحتاج في تصورها الى اضافة الى خارج حاملها واعتبار تجزي ولا تجزي
واحد مفهوم الكيفية هذا فلون السواد هيئة عرضي والا يكون هي الجنس العالي
الشامل لجميع الاعراض وعدم الاحتياج الى الاضافات والتحرسي فالكيفية
بهذا المفهوم ليست لجنس وغيرها ما عرف حتى يحكم عليه بانه جنس
اوليس بجنس وما كانت هذه الصفات موجبة للانتقال فانه لم يحصل
منها ضبط معنى اخر يستقل بالجنسية والكيفية على هذه المعاني
اصطلاحية وغيرها غير معلوم من رسمها فيلزم ان تكون المقولات
غير معلومة فكيف بالجنسية وبامور اخرى على ما لا يتصور واذا
كانت محمولة وعلمت الحقايق دونها فليست بذاتيه ولا اجناس
والاصطلاحي المضبوط ليس بجنسي وعسى ان انسانا لا يسلم ان السواد
والرايحة لجمعهما شيء اخر غير المصطلح عليه الذي ليس لجنس ما يصلح
للجنسية وكذا الجوهر وغيره فافهم هذا المنوال فانه ينفعك **فصل**
قول صاحب التنبيهات فيها ان الحد يكون لا محالة من جنس الشيء
وفصله يحمل على ما له جنس وفصل فانه لم يذكر انه مركب من الجنس
والفصل بتة مطلقا بل من جنسه وفصله وهذا انما يكون فيما له ذلك

واما الذی لیس له جنس وفصل حقیقی فیذکر المفهوم وقد یقع الترکیب
بین الشیئ وصفته العارضیه کالابیض فانه شیئ قام به البیاض وهو حده
وقد یکون ترکیب الشیئ مع اعتبار فاعلی کالعطاء فانه فائدة مقرونة
بالفاعل وقد یکون مع اعتبار صوری کالابیض مثلا او مادی کالفرحة
فانها بیاض متخصص بموضوع متخصص وهو جبین الفرس وقد یکون
الترکیب بین متباینات مع اعتبار موضوع معین کالبلقة للسواد
والبیاض المتخصص بالحصول معا فی بدن حیوان واحد ان کان لا یسمی
الثوب ابلق وقد یکون باعتبار غایتی کالخاتم فانها حلقة ماخوذ لا
لتجمل الاصبع مثلا وقد یکون من متباینات کالعدد من الاحاد وقد یکون
الترکیب بین اشخاص نوع واحد لمن یسئل عن مفهوم الناس من حیث هو مفهوم
الناس او بین انواع جنس واحد او اشخاص کالحیوانات من حیث هی حیوانات
وفی الجملة بین جزئیات کلی واحد والافطس ان کان عبارة عن انف به تقعیر فهو
ترکیب مع اعتبار صوری ویکون الفطوسیه عبارة عن کون الانف ذا تقعیر
واذا کانت الفطوسه عبارة عن تقعیر الانف فهو ترکیب التقعیر وبین مع
المادة وفرق بین ان یکون المفهوم کون الانف ذا تقعیر وبین ان یکون
هو تقعیر الانف وان کان لا یختلف فی مواضع اختلافا کثیرا الا ان المفهومین
مختلفان واذا کان الافطس هو الانف ذو التقعیر فالشخص لا یکون افطس
الا باشتراک او تجوز واذا کان الفطوسیة تقعیر الانف فالشخص یصح ان
یقال انه افطس ای هو شیئ وتقعیر فی الانف واذا کانت الافطسیة مضافة
الی الانف فقال قائل انف افطس یکون معناه انف هو انف فیه فطوسة
لا بد من التکرار فی المعنی ویکون کقول القائل حیوان انسان واذا کان الصهیل
صوت الفرس فقیل صهیل الفرس فیه تکرار ما بحسب المعنی فاذا قیل فرس صاهل
یکون معناه فرس له صوت فرس ولکن الشارح لمفهوم اللفظ اذا سئل

ما معنی

مامعنى الفرس الصاهل من حيث شرح المفهوم بل ضران يقول مامعناه انه
فرس له صوت فرس ولا يقبح بل لانه يشرح غرض السائل فان كان قبيح
فمن السائل على ان في العرف اطلاقات تتضمن تكرارما ويستحسنون فانه اذا قيل لم
لون هو سواد يستحسنون للابتداء بالعموم والتخصيص بالخاص واذا قيل سواد
هو لون يستقبحون لان النظم الاول المذكور اولا ما اغنى عن الثاني بخلاف
فاذا قيل سواد هو لون فانه وضع العام في مكان الخاص فيتوهم ان السواد عام
وقد يتخصص باللون **فصل** ضع وقد عرفت ان الناس اذا قالوا الفرس على
الحيوان المشهور لا يقصدون هم ولا الوا الامور الجنسية بل ضابطهم ما
شاهدوه من صورة الفرس وخواصه فهو المفهوم عندهم لا غير والباقي
لا مدخل له في المسمى عندهم والخسوف اذا كان عبارة عن خلو جرم القمر من
الشعاع لا يحتاج الى تعيين السبب في ذلك لتوسط الارض فانه لا مدخل له في
مفهوم الخسوفية بل الشيء ان كان له اسباب ويسمى باعتبار التخصص بسبب
باسم تعيين السبب فان الاضافة اليه مخصصة كما يقال الليل عبارة عن الظلمة
الواقعة بسبب غروب الشمس فان الناس لا يسمون الظلمة الكسوفية اوما يكون
بسبب غيم شديد منع الضوء ليلا والعامات ايضا بعين اذا كان لها مدخل في
تخصص الشيء مثل السوار والخلخال اذا لم يكن فرق بينهما من قبل الصورة واذا
حصل التخصص نفس الشيء وحقق ذلك دون النظر الى خصوصي علة اي
العلل كانت لا يحتاج الى ذكره بل يقبح سيما اذا كان اضافة العلة مشكوكا فيه
وهو اخفى **فصل** اذا كان كلما يعرف به المحسوسات والمشاهدات اخفى
منها فلا يذكر لها حد ولا رسم فالبياض بنفسه اظهر من كونه مفرقا للبصر ومن
التفريق وحده واعلم ان الحدود بحسب العناية والمفهومات تامن معها من اشكال
الزام مطالبة صفة ذاتية غفلت عنها فقط انك غفلت الحقيقة وما غفلتها
ومن المطالبة لصعوبات ذكرناها في المقول في جواب ما هو والفرق بين الفصل
وغيره **فصل** واذا اخذ الناطق في حد الانسان لا يعنوا به استعداد النطق الذي
هو التعقل والتفكر مثلا فان الاستعدادات توابع للحقايق الجوهرية وكل

ذات متحصلة متفردة لا يتقوم باستعداد اثر او تاثر بل يعنون بالنطق
النفس الناطقة فالناطق شيئ له نفس ناطقة فان قيل النفس اذا عرفت
اخذ فى حدها الجسم فى قولهم انها كمال الجسم طبيعى كذا وكذا وقولهم انه جوهر
غير جسم من شانه ان يحرك الجسم كيت وكيت فليس لكم ان تقولوا ان الناطق
يدل على شيئ له نفس نطقية ويعلم من خارج انه جسم بعد ان اخذتم الجسم فى حد
النفس من حيث هى نفس لجيب بان الجسمية الماخوذة فى حد النفس لا تشير الى ان الشيئ
الذى له هذه النفس التى كمال الجسم هو الجسم بل كان من المحتمل ان يكون كمال الجسم بحال
كذا وكذا موجودا لغيره لا على انه كمال له بل على سبيل اخر الا ان يعلم ضرب من النظر ان
هذا الشيئ فى الانسان الذى له هذا المقول عليه انه كمال الجسم بحال كذا وكذا هو
الذى هذا الكمال كماله وهو الجسم وايضا لك ان تعلم انه اذا عرف الانسان بانه شيئ
ذو جوهر غير جسم من شانه ان يحرك الجسم عن مبدا ما كان رسما للانسان
لا حدا ويقدح فى مثل هذه الحد وداعى قولهم حيوان ناطق ما عسى ان يقال انكم
اذا قلتم جسم عنصرى ذو نفس ناطقة اغناكم عن ذكر الحيوانية ان عرفتم الحيوان
بانه جسم ذو نفس واذا قلتم حيوان ذو نفس ناطقة فكانكم قلتم جسم ذو نفس كذا وكذا
له نفس ناطقة فقولكم جسم ذو نفس له نفس ناطقة x لا فائدة فيه والنفس التى بها الانسانية
بها الحيوانية على راى الباحث الافضل فالحيوانية من لوازم رباط النفس الناطقة ببدنها
تابعة له وان اراد مريد ان يحده مع ذكر حد النفس فليحد بانه جسم عنصرى مركب ذو الكمال
هو جوهر غير جسم ولا جرمى من شانه ان يحرك الجسم ويدرك المعقولات وتتبعه المدركات
والحركات البدنية فهذا القول تتبعه الحيوانية وهى تابعة لربط النفس بالبدن فى جميع
المواضع فان اردت ان تعلم كيفية توجه هذا الكلام وكيفية حال دفعه فاستخرج من
القوانينية التى اعطيناك من قبل فى هذا الكتاب واما المايت ان عنى به استعداد الموت
فهو عرضى ثم ان الناس يتصورون انسانا لا يموت ولا يخل بانسانيته والحد الذى
يذكر فيه صريح النفس بحسب الماهية واما بحسب المفهوم فعلى ما سبق بالصفات الظاهرة
ومثل الحساسية والمتحركية فى حد الحيوان لا ينبغى ان يؤخذ الاحساس والتحريك بالفعل
ولا بالاستعداد على ما سبق واذا اشير الى النفس فمبداء التحريك والادراك نفس

واحدة

x تكرار ؟

واحد قلنا بفصلين اعنى الحساس والمتحرك وهذا امر قريب واما الثانى اذا
اخذ فى الحد باستعداد وقوة منمية فليس بصحيح فانها تبطل والحيوان باق
ولا كذلك الذاتى وانتصاب القامة للانسان اظهر من المتغدى والقوة المنميه و
اقرب الى الدخول فى المفهوم فصل واما الرسم فقد اصطلحوا به على انه القول الذى
تميز الشيئ عن غيره تميزا غير ذاتى وربما سموه بانه قول مؤلف من خواص الشيئ
واعراضه التى يحصر جملتها بالاجماع فالرسم كانه دون الاول ومن جملة الايهامات
الغير المستحسنه فيه قد ذكر ان الرسم التام ماذكر فيه الجنس وفى الجملة اذا ذكر فيه بعض
الذاتيات لا يخل برسميته ومع ذلك اذا قيل للانسان انه حيوان منتصب القامة مثلا
وحيوان مستعد للضحك فهو رسم مع انه ليس مؤلفا من خواص الشيئ واعراضه
بل من ذاتى وعرضى وفائدة الرسم المطردة التميز وان كان التميز غير ذاتى وقد يقع به الانتقال
الى الحقيقة وهذا غير مطرد اى الانتقال وهو ليس المقصود الاصلى فى الرسوم ويتجه
للمستشرح ان يقول للشارح الذى يزعم ان عرضى الرسم الانتقال الذهن الى الحقيقة فى
بعض الحقايق التى لها ذاتيات انه ان ينتقل ذهنك بمعرفة هذا الرسم الى الذاتيات
وعلمتها هلا ذكرت الذاتيات لتكون شارحا بالحد بل يجوز ان يقال ينتقل الذهن الى
الحقيقة انتقالا اجماليا والشارح اذا رسم الانسان بانه عريض الاظفار ماش على
رجليه بادى البشرة فليذكر انه لا من حيث هو كذا حتى يوهم طالب المفهوم والحقيقة
ان هذه هى اجزاء المفهوم عنده على ما سبق فى الحد المفهومى والحقيقى وربما يكفيه مع
المنطقى ان يقول هذا رسم اما مع غيره لا يكفى اذ ليس جميع التعريفات انما هى للمنطقى
بل ولمن لا يعرف اصطلاح الحد والرسم واذا كان هذا فى الرسم الذى فيه كثير من
اللوازم فالمعرف بخاصه اولى اذا قيل له ما الانسان فقال الضحاك فالضحاك
محمول على الانسان ليس هو نفس الانسان ولا جزؤه على انه يجوز تعريف الشيئ
بجزئيه وحده ولا بنفسه واذا اقتصر على التعريف به وحده ولم يذكر انه لا من حيث
انه ضحاك توهم انه الضحاك من حيث هو ضحاك واذا اخذ معه قرينة اخرى
صار قولا فلا يكون اللفظ المفرد الذى هو الخاصه وحده رسما ثم القول اتم اشارة
الى الموضوع من اللفظ المفرد فانه اذا اكثرت المحمولات مثل الضاحك والكاتب

بطلب الذهن الثالث الذي يجمعهما فانه ليس الضحك صفة للكتابة كما سبق ولكن
الخاصة وحدها اذا عرف بها الموضوع للزوم يجوز ان يكون بها لازم اخر
كالضاحك اذا جاز للزوم تعريف الانسان به فهو ايضا لازم للتعجب من
حيث هو متعجب فيجوز رسم كليهما به للزوم واما القول الذي تضمن انه الشيء الذي
كذا وكذا يطلب به الذهن الامر الجامع للجمع ولو لجما الاثر يمنع ان لمصطلح ان يصطلح
على الخاصة وحدها رسما ناقصا لا يحصل منه ما يحصل من القول واعلم انه يجوز
ان يذكر لشيء واحد رسمان اذ ليس شرط الرسم ان لا ينفصل منه لازم واحد ولا يجوز
ان يكون رسم واحد لحقيقتين مختلفتين اذ لا يحصل به التميز ولا يجوز ان يكون
حد واحد لمختلفي الحقيقة فان الشيئين اتفاق حدهما بعينه اتفاق حقيقتهما ولا
يجوز ان يكون لشيء واحد حدان لان حقيقة الشيء واحدة لا يدل عليها الا بحد واحد
الا ان يكون الحد الواحد بلفظين مختلفين وايضا الحد الواحد قد اتى على جميع
الذاتيات فلم يبقى ذاتي لحد ثان واعلم ان حد العام الذاتي للجزئيات ذاتي لها اي مدلول
ذاتي لها ويلزم من كون حدي عرضيا لشيء ان يكون هو عرضيا له ولا يلزم من كون رسم
شيء عرضيا لشيء ان يكون ذلك الشيء عرضيا له ولا يجوز ان يتقوم حقيقة واحدة
بامرين مختلفي الحقيقة على سبيل البدل فانها بكل واحد منهما تخالف ما منع الاخر
ولكن يجوز ان يكون المقوم الواحد ما يجمع كليهما مثل الخاتم مثلا فانها قد تكون من
الفضة وغيرها وكذا الحلقة الذهبية والنحاسية فالداخل في حد الخاتم او الحلقة ليس
الذهب والفضة بل الامر الذي يجمع الكل وهو جسم بحال كذا وكذا واعلم انه لا باس
بقول بعض اهل العلم ان ذات كل شيء لا تزيد ولا تنقص فانها ان زادت بانضمام
شيء اليها فان بقيت كما كانت فالزايد لا مدخل له وان لم يبقى فالزايد غير الناقص فهما
ذاتان وايضا فان كانت ذاته هي الازيد والانقص والمتوسط وكل منهما غير الاخر فالذات الزايدة
غير الناقصه والمتوسط قال وان كانت الذات مما يعم الثلثه فليست واحدة بالعدد و
كلامنا في الواحد بالعدد وهذا الكلام اورد في تقدير ان حقيقة واحدة لا يتقوم بفصول
مختلفة وينبغي ان يجعل في الدعوى قيد اخر وهو انها لا يتقوم بفصول مختلفة

لا يجتمع

لايمتنع ولا ان يتقوم بفصل ثم يضم اليها فصل اخر ومجموع الفصل
الزايد مع الفصل الذى كان لا يحصل منهما الا بحقيقة التى كانت دون
الزايد وهذا بين لا يحتاج ح الى ذكر المتوسط فانه ليس بين زيادة فصل
وعدمه متوسط اخر ولا يحتاج الى ذكر الواحد بالعدد فان كل حقيقة اذا
ضم اليها امر اخر واخذ المجموع يكون المجموع باعتبار الزايد غير الذى كان دونه
فهذا البيان فيه امور غير معتبرة ولا صحيحة وان عنى بان السواد مثلا اذا
اشتد وكل اشتداد هو حصول سواد اخر وذات اخرى والذات التى مع الاشتداد
غير الاخرى فصحيح الا انه لا يناسب غرضه فانه اورد هذا فى تقدير ان كل
فصل معه حقيقة اخرى وان كان غرضه فى هذا الموقف ان يثبت ان كل
سواد اشد نوع اخر كما هو المشهور من طريقهم وقد علمت ان السواد اذا اشتد
لم يبق السواد الاول وانضم اليه سواد اخر مجتمعين فى محل واحد بل بطل الاول
وحصل الثانى فاذا قال له القائل سلمت ان كل سواد اذا اشتد ذات اخرى
ولكن لا يلزم من اختلاف الذوات اختلاف الحقايق فان حقيقة الانسان
واحدة فى العقل واختلفت فى العدد فكذا السواد الذهنى يجمع الشديد
والناقص والمتوسط ويكون الشدة والتنقص كالمميز الشخصى لا الفصل
ففرارة الى الذات الواحدة بالعدد وقوله كل شخص اذا بطل يطلب مقومات
الشخصية لا يحمه ولا يدل هذا على اختلاف حقيقة الشديد والضعيف و
امتناع اختلاف شخصى نوع بالشدة والضعيف ثم هذا القائل اذا جاء الى
الموضع الذى يحتاج فيه الى اثبات اختلاف حقيقتى السواد الاشد والاضعف
احال الى هذا البيان وهو قاصر عنه ثم من اخذ مجموع الفصلين مع الجنس
حقيقة واحدة لا مانع عنه فارسال ان النوع الواحد لا يتقوم الا بفصل واحد
من غير تفصيل غير مستقيم **فصل** واخطاء من زعم ان الرسم والحد بكيفية الا
طراد والانعكاس مقتصر الى حد احدهما عليه فان الشيء قد يكون له

خاصة واحدة اخفى منه او خواص كذا ويطرد وينعكس مثل مساواة الزوايا
لقائمتين المثلث وليس بحد ولا يجوز ان يرسم الشيئ بما هو اخفى منه لمن يعرف
الشمس بانها كوكب فى الفلك الرابع ومثل هذا فاسد فان الشمس اظهر من كونها
فى الفلك الرابع وكل شيئ يعرف به الشمس لا يكون اظهر من الشمس **فصل** اعلم
ان تعريف القوى بتاثير وتاثرها ان كان حد النفس تلك القوة فغير صحيح فان
الشيئ المؤثر ماهية بخصوصه غير نفس المؤثر به والتاثير ولكن يجوز ان
يجعل رسما ومن اراد ان ياخذه حدا فليرجع الى الحد المفهومى بان يجعل
الاسم للمؤثر كذا وكذا من حيث المؤثر به لا من حيث خصوص القوة واعلم انه ليس
بصحيح ما يقال ان من الصور والاعراض ما يدخل فى حقيقة الموضوع فان
الحامل ليس بجزء قط لنفس ما حمله فان ج اذا حمل ب وج حرب فيكون
حل بنفسه ثم اذا كان الجوهر جزء حقيقة العرض فيكون مجموع الجوهر والعرض
عرضا صار فالى اذا كان الجوهر مع اشتقاق كالابيضية او يكون الاسم لا لنفس
الهيئة بل الجامع موضوع كالفطوسة فانها ليست اسما التقعير بل لتقعير مع
الانف فيلزم تعرض الموضوع فقط والتعريف بالتمثيل لا يصح كما يقال
الحيوان هو مثل الانسان والفرس فان ان عنى به الخصوص فغير صحيح
وان عنى به العموم فيعمها ما هو اعم من الحيوانية وربما يعمها ما هو اخص
منهما مثل كونهما ذو يدين ورجلين فتوهم المستشرح ان لهذه الاشياء
مدخلا ولذلك ما يقال فى التمثيل بين شيئين ان الملك هو الذى نسبته
الى العامه كنسبة الشمس الى الكواكب فربما يتحقق هذه النسبة فى غير الملك
وربما يؤخذ مع النسبة خصوص المشبه به نص ومن المشهور ان لا
يؤخذ الموضوع مكان الجنس فلا يقال ان السيف حديد كذا وكذا بل يقال انها
الة مثلا كذا وكذا فان جعله ذلك الالة هو بعينه جعل ذلك السيف
والحديد كان قبل السيفية ويكون بعدها وليس جعله ذلك الحديد

هو

هو جعله ذلك السيف حتى ان بعض المتكايسين لم يجوزان يحد الريح بانه هواء
متحرك بل عرفه بانه متحرك هوامع الابان المتحركيه هي الجنس فاذا ارتفعت
الهوائيه لا يبقى المتحركيه وجعله ذلك المتحرك هو جعله ذلك الريح وهذا
غير صحيح فانهم ذكروا ان الجنس اشبه بالماده والفصل بالصورة والهواء مادة
الريح فهو الاولى بان يجعل جنسا ثم المتحرك كما قالوا شيئ له الحركة والهواء
يتضمن الجسمية والجوهرية والمتحرك الذى هو الجنس لا يتضمنهما فوقع الفصل
اقرب الى السلسلة الاجناس الجوهرية من الجنس ثم كما انه لا يجوزان يفارق الفصل
ويبقى الجنس فلا يجوزان يفارق الطبيعه الجنسيه ويبقى الفصل موجودا
بعينه وههنا الهواء يبقى دون المتحركيه ثم طبيعة الموصوف ابدا اولى بالتقديم
عند جميع الناس من الوصف فالاولى ان يقال انسان كاتب مما يقال كاتب
انسان واستبشاع هذا ظاهر واعلم ان الحيوانية الموردة فى حد الانسان لا يصح
ان يكون ايرادها مع الجزئية للانسان فيكون كانك قلت الانسان حيوان
متخصص بجزئية الانسان ناطق او حيوان متخصص بالناطق ناطق ولا يجوز
تقييده بغير الانسان بل يورد متساوى النسبة وهذا معنى قولهم
ان الجنس لا يؤخذ فى الحد فالجزء من حيث هو جزء لا يؤخذ والطبيعة التى
يلحقها الجزئية تؤخذ فلا تناقض من قولهم المقوم يؤخذ فى الحد المقوم لا
يؤخذ فى الحد ولا يجوز تعريف الشيئ باحد اجزائه اما الصورى فكما يقال
الروح حرارة غريزية او الكرة استدارة فى جميع الجهات والمادى كما ضرب
به المثل كما يقال الحيوان الارضى دم ولحم ولا يعرف بنفس الغاية كقولهم
النكاح استيلاد والفلسفه لذة وسعادة ولا يجوز بنفس السبب ايضا
كما يقال الالم تفرق اتصال ولا يؤخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كقولهم
السقمونيا دواء مسهل مبرد ولا ما يختلف بالقليل والكثير فيقال الافيون
دواء فى الدرجة الرابعة من البرودة قال فانه لا يقبل لماهيته دون

قدر مخصوص ولا يجوز تعريف الشيء باحد اجزائه ولا تعريف الشيء بالقول
المقسم والعنادى كقولهم الشكل هو الذى يكون اما مستديرا اوذا زوايا اما هذا
فان الشكل داخل فى قسمته يعرفان به ولا يصح فى موضع ان يتقوم بالقسمين
المتعاندين حقيقة واحدة لما سبق وانقسام الكلى اليهما عرضى فلا احد منهما
وليس احدهما لازما له وان جعلت المنفصلة لرسم لتكون هى كاللازم واحد
فى اى موضوع كان فهو من اردى وجوه التعريف اذ كل واحد يكذب مع
الاخر وطبيعة الكلى المتخصصة باحدهما لا يبقى فيه المنفصلة مقسمة ورسم
الشيء التام ينبغى ان يكون بما يلزمه فى جميع جزئياته ولزوما اما واما ذهنيا وان
كان بين القسمين جامع فليوخذ فى التعريف الجامع وان لم يكن جامع معنوى
فلفظ الكلى فالشكل عليهما بالاشتراك وقولهم العشق افراط المحبة ليس
بصحيح فقد اخذ المعروض مكان عرض له فان العشق ليس هو السلوك الذى
يخالف التمكن ولا يجوز اخذ المعروض مكان العارض ولا العارض مكان
المعروض فلا يجوز ان يقال السواد هو صيرورة الشيء ذا لون جامع للبصر ولا
ان يقال المتسود هو لون جامع للبصر بل بالعكس فالافراط عروض سالك
لا يجوز ان يوضع مكان جنس العشق ولا مكان فصله ولا يجوز ان يعرف
الشيء بما لا يعرف الا به وان كان بواسطة كما يقال الاثنان زوج اول ثم يحد الز
وج بانه عدد منقسم بمتساويين ثم يحد المتساويين بانهما شيئان يطابق كل
وبعضهما الاخر ولا بد من اخذ الاثنين فى حد الشيئين من حيث هما شيئان ولا حاجة الى
هذا التطويل فان المتساويين فى مفهومهما الاثنينية سواء افضى الى
تصريح الاثنين اولم يفض اذ الاثنان اذا عرف بما يدخل فى مفهومه الاثنان
فهو تعريف الشيء بنفسه او بما لا يعرف الا به وما لا يعرف الشيء الا به اذا عرف
الشيء بالحد به فيؤدى الى تعريف الشيء بنفسه ومن اقبح الاشياء ما يقال
ان حد العلم ما يوجب كون المحل عالما والعالميه لا يعلم الا بالعلم نفسه واعلم

ان الجنس قد يؤخذ في تعريفه ما يقال انه نوع بالمعنى الاول كقولهم انه ما يقال
على اشياء مختلفة الحقايق كذا ومختلفات الحقايق هي الانواع وان صرح بلفظة النوع
لا يستحسن من قبل الاشتراك الاصطلاحي سيما اذا كان عنه بد واما اذا عين
النوع بالمعنى الثاني الذي هو كلي يقال عليه الجنس بحال كذا فقد عرف كل واحد منهما
بصاحبه فهو ردي والذي يقوله المتاخرون في حد الاخ انه انسان ابوه بعينه
ابو انسان اخر يقال له انه اخ لا يجوز لتكرير الاخ في تعريف الاخ مع الاستغناء
عنه بل يكفيه ان يقال انه انسان احد ابويه بعينه احد ابوي انسان اخر من حيث هو
كذا ولا يجوز التكرير في الحد الا في مواقع الضرورة والمتضايفان يعلم كل واحد منهما مع
الاخر لا بالاخر واللذان كل واحد منهما مع الاخر يحصلان معا واللذان كل منهما بالاخر
يستحيل وجودهما لتقدم كل واحد على المتقدم عليه وعلى نفسه وفي حد
المتضايفين يجب ان يتعرض للسبب الموقع للتضايف ومن الغلط اخذ الاحاد
في حد المعنى المطلق كقول القائل في حد الكيفية انها كل هيئة فاره كذا وكذا والا
حاد والكل والبعض لا مدخل لها في معنى الكيف المطلق ولهذا يحمل الكيفية بتمام
معناها على كل واحد فحسب بخلاف كل ماهية فانها لا تحمل على واحد ولا يؤخذ
الانفعالات مكان الفصول لان الفصول في ذات الشيء غير معلول نسبتها
اليه والانفعالات واردة من خارج واما ما يقال ان الانفعالات تبطل الشيء
اذا اشتدت يجب ان تقيد بمثل قد فان الانفعالات النفسانية من الادراكات
والهيئات والسماوية من حركتها لا تبطل النفس والسما فان قال قائل عرفت الحد
بانه قول دال على كذا وكذا فقد عرفتم الحد بالحد ثم اخذتم القول في حد الحد
والرسم وكنتم عرفتم القول بحدله وكذا عرفتم الجنس بالكلي والكلي جنس النوع
والفصل والجنس فقد عرفتم الجنس بالجنس الجواب ان تعريفنا الحد بالقول تعر
يف الحد من حيث هو حد وتعريفنا القول ليس بالحد من حيث هو حد بل بقولنا
انه لفظ يراد بجزئه الدلالة وهذا يعرض له الحد به وقد يحصل به التعريف وان

لم يعلم احدانه يسمى حدا فتعريفنا للقول انما هو بما يقال انه حد لا من حيث هو حد
فلا دور وكذا تعريفنا للجنس بالمقول على كثيرين فان المقول على كثيرين ليس مفهومه
نفس الجنسية ليكون تعريف الشيء بنفسه بل امر يحتمل عليه ذلك ويعرض لـه
وشرح الحد قول يعرض له الحديه فيعرف به الحد ثم يعلم بعد ذلك ان ذلك كان
حدا ايضا وليس من شرط ما يعرف به الشيء ان يعلم المشروح له حديتـه
اورسميته والعدميات يجب ان يبحث انه هل للامكان فيهما مدخل ام لا و
ليجتنب الالفاظ المجازية والمشتركة والغريبة الوحشية الا اذا لم يكن للمعنى
لفظ الا الغريب والمشترك او المصطلح الحديد ويجب ان يكون الاصطلاح
على اشد مناسبة للمشهور ولولا كثرة غلط الناس في هذا الباب ما طولنا
هذا التطويل لان في اقل منه بلاغ على ان القول الشارح اخذ الموصلين
وهو الجزء المعتبر من المنطق فيجب الاعتناء به

المشرع الثالث في التركيب الخبري

فصل

في مطارحات على الاوهام والكنايات والقضايا اما ان للشيء وجودا
عينيا اعني ما للشيء في نفسه ولا يعني به المشاهد بالبصر ووجودا بحسب
صورة ادراكية اما في المدركات الجرمية او في التعقل فذلك مشهور وقد
جمع صور المدارك كلها في الوجود الذهني وقد يكون الصورة العقلية ::
متقدمة على العيني كما هو مشهور ممن يتصور ثم يفعل وكتصور المادي
على ما يرى القوم وقد يكون العيني متقدما على الذهني كتصورا تنا
الحاصلة من الخارجيات وما يقال ان الادراكات الحسية تابعة للخارجيات
لا يتقدم لتقدم العقليات حتى لولا الخارج الذي مثلا هو زيد ما ادرك
الحس صورة تطابقه ينبغي ان يوخذ هذا على وجه لا ينتقض باشياء
يشاهدها قوم بالحس المشترك قبل الكون ثم يحصل اما بتحصيل المشاهد
او غيره فاذا حقق على اوجه يخرج عنه هذا النمط صح واللفظ لا يدل
بتة بالذات على الشيء الخارجي بل يدل بالذات على مفهومه ومفهومه

الاول اما ذهنى او خيالى فالمعنى هو المدلول الثانى للفظ عليه بواسطة واما
الكتابة فانها قد تدل اولا على اللفظ دلالة اولية وعلى المعنى العينى فى الرتبة
الثالثه على ان من الكتابة ما لا يدل الا على المعنى وليس له باللفظ تعلق وهذا
كان خطا معتبرا عند فضلا بابل وفارس وغيرهم وقد بقيت من ذلك
صور يجعلونها على الاصطرلاب للكواكب وكان لاكثر الامور الكلية ر
قوم فهذا الخط مدلول من جهة اللفظ وليس يدل على اللفظ الا بعد دلالته
على المعنى وما يقال الكتابة دال الى غير مدلوله من جميع الوجوه لا يصح فان الكتابة
تعرف تعريفا ما باللفظ فباعتبار ما هى مدلوله باللفظ ومن حيث هى من الامور
الغيبية يدل عليها الذهنى ايضا ودلالة المعنى على المعنى ليس للعينى على العينى فان دلالة
المصنوع على الصانع عقلى لا عينى والعينى انما دل بالعرض فصل فالقول
ينقسم الى ما يصلح ان يكون موصلا والى ما يكون جزء موصل الى مطلوب تصورى
وتصديقى او لا يكون والذى يصلح للوصل التصورى لا يكون الا على سبيل التقييد
كقولنا الحيوان الناطق المائت او حيوان ناطق مائت ويكون فيه ربط بلفظ الذى
او هو ويكون هاهنا لفظ هو ليس بمعنى النسبة التصديقيه فانه ليس فيه التصديق
ههنا ويكون كانه قال الحيوان الذى هو الناطق الذى هو المائت او حيوان هو
ناطق هو مائت والذى يصح للوصل التصديقى هو الخبر والقضية وان دخل فيه
التقييدى فيكون جزءا للقضية والذى لا مدخل له فى الموصلين من الاقوال
لا يكون مطلوبا ايضا فى العلوم اعنى غير ما تركيبه تقييدى او خبرى فان النتائج
خبرية وقد يشتمل على تقييدى وقد يكون المطلوب شرحه ايضا فيه تركيب
تقييدى فما وراء الخبر والتقييدى لا يطلب حاله فى المنطق بل وفى غيره من العلوم
الحقيقية ولا مدخل له فلا يحتاج الى ذكره ثم اذا اراد مريد ان يقسم تقسيما ما
فالاقرب ان يقال ان اللفظ المركب اما تقييدى او غير تقييدى ثم غير التقييدى اما ان يتضمن
اعطاء بالفعل وهو الخبر او طلبا بالفعل اما على ضرب يعم جميع الافعال على نمط

واحد وهو ان كان طالبا للفعل ممن هو فوق الطالب دعا او تضرعا ومن
المساوى التماس وممن دونه امر وان كان طلبا للترك نهيا او التماس الترك
او دعاء له واما على ضرب يكون فيه طلب القول وتعريف ما يخصص بخصص
بحيث لا يتعدى ذلك النمط الى جميع الافعال وهذا كالاستفهام ونحوه وهذا
التقسيم لا ينبغى ان يذكر مطلقا انه اما ان يكون طالبا للفعل او طالبا
للقول فان طلب القول ايضا طلب فعل ما و ياتى بصيغة الامر كما تقول
قل معى شيئ كذا او بين ولكن اذا خصصت القول بنمط يختص بالقول و
بتعريفه فيخرج عنه ذلك واما ما جوابه القول فظاهر واما ما يطلب تعريفه يحصل
بعد القول فلمن سائل ان زيدا من هو هذه الجماعة ونحوه فقد يكفيه اشارة ما
واما ان يكون فيه طلب واعطاء بالقوة كما يقال ليت لى مالا فان فيه طلبا
بالقوة اخبارا يضا بالقوة انه مريد للمال فالتمنى والترجى هكذا وكل
تعجب فيه اخبار بالقوة كقول القائل ما اعلم زيدا كانه يقول زيد عالم جدا والتعجب
فيه طلب ما بالقوة اما فى بعض المواضع فظاهر مثل ما يقال ما اطيب الامر الفلانى
لو كان لى واما فى جميع المواضع فان كل متعجب بخطاب مستعجب فتم التقسيم
انه اما اعطاء بالفعل و طلب بالفعل وكلاهما بالقوة او كلاهما بالفعل
كقول القائل اريد مثل المال واحدهما بالفعل والاخر بالقوة كقولك اسقنى
الماء فانه طلب بالفعل وفيه اخبار بالقوة انه يريد الماء وقد يكون اخبار
بالفعل وطلبا بالقوة لمن يقول انا عطشان ويطلب به ان يسقى وهذا
البحث كانه ليس فيه فائدة يعتبر وغرضنا فى العموم التركيب الخبرى وهو
القضية وقد عرف بانه قول يصح ان يقال انه صادق فيه او كاذب وهذا
تعريف بالتقسيم ومافيه عناد فقولنا الانسان حجر قضية ولا يصح
ان يقال لقائله انك صدقت بل كذبت وقولنا الاربعة عدد بخلاف
ذلك فصح الصدق على احدهما والكذب على الاخر فان كان كونها قضية

لاجل

لاجل صحة التصديق فقط او التكذيب فقط فاحدهما قضية لاغير وان كان
امر جامع فيجب ان يذكر هو وقد عرفناك فيما تقدم حال هذا النمط ثم الصادق
والكاذب قد يوجد فى حده اما اخبار واما ما يقرب منه مع تعريف الخبر بهما
واذا قيل قول صادق وشخص صادق فباشتراك الاسم واذا قيل ما الكاذب
اعنى بالمعنى الذى اضيف الى القائل فى القضية فوجد انه الذى يخبر بامر على خلاف
ما هو عليه مثلا فكان هذا القائل عرف الشيئ بما يعرف الابه وغرضنا التنبيه
لاتحقيق المقال فاقرب ما يعرف به القضية انه قول ارتبط بعض اجزائه بالبعض
بحكم عقلى بالفعل او قول يتضمن تصديقا بالفعل وقد عرفت التصديق انه
حكم ما على امور متصورة وحذفت عنه بنفى او ثبات كمثل ما سبق فى الصدق
والكذب على ان قولهم انه حكم باثبات فيه تكرير الحكم فان الاثبات انما هو حكم
بالثبوت وفرق بين التصديق والقضية فان القضية بما هى قضية قولية اما
لهجية او فكرية والتصديق حكم عقلى وان التصديق هو نفس الحكم الا ان الحكم لا
يتحقق الا على تصورات وقد اعترفوا فى الكتب بان التصور وان كان لا يصح دون
التصديق عن التصديق اذا قيل ان العلم اما تصور فحسب او تصور معه تصديق
فالموضوع والمحمول المعنويات وما يقوم مقامهما من الاجزاء ليست اجزاء
للتصديق وهى اجزاء القضية والتصديق العقلى جزء للقضيه العقلية
واللفظ الدال عليه اى على النسبة التصديقية جزء للقضية القولية
وان فرض انها تحذف عن القول فى بعض اللغات يكون قد حذف جزءا معتبرا
على انا نذكر فيه ما يجب والموضوع الحقيقى والمحمول الحقيقى انما هو المعنوى
الا ان اللفظ يسمى موضوعا ومحمولا بل كليا وجزئيا وجنسا وفصلا و
نوعا وقضية وغيرها باعتبار معانيها والا فلفظ الانسان من حيث هو لفظ لا
يحمل عليه لفظ الحيوان وكل قضية اما ان تكون كل جزء اول لها مفردا او
فى قوة مفرد يدل عليه بلفظ واحد وهى الحملية واما ان لا يمكن ان

كل جزء اولىها مفردا ولا يمكن ان يدل عليه بلفظ واحد وهي الشرطية فان
كان اصل الحكم فيها بلزوم فهي متصلة وان كان اصل الحكم فيها بالعناد فهي
المنفصلة وخرج التقسيم حاصرا للثلثة والشرطية قضية واحدة صا
لحة للتحليل الى قضيتين وهذا اولى مما يقال انها مركبة من قضيتين فان في حال
التركيب لم يبق الجزان قضيتين ولا يلزم ايضا ان تكون قبل التركيب اجزاء الشرطيات
حاصلة بالفعل قضايا بل قد يتفق ان لا تجعل قولا الا عند التاليف الشرطي
واما كونها صالحة للتحليل الى قضيتين موجود لهما مع التركيب واشتراك
الثلثة في الخبرية ولوازم الخبرية مع صلوح جزئية الحجة وصلوح المطلوبية
وصلوح ان تكون نتيجة واجزاء النقيض وغيرها من اكثر احكام القضايا الا
ما سيذكر والخبرية هي تحبس لها وفارقت الحمليه الشرطية بكون اجزائها مفردة
او في قوة مفردة وفي الجملة انها ابسط القضايا فانها اخر ما ينتهي تحليل القضية
اليه حتى اذا حللت هي مرة اخرى خرجت عن القضية ولم تتركب هي عن قضية
اخرى وان الربط فيها بلفظ هو لسنا نعني ان ما يقول الانسان هو بعينه حيوان
اذا جعل منهما قضية حملية بل الانسان نفسه يوصف بالحيوانية فالموضوع
نفسه يوصف بما هو محمول والمقدم نفسه لا يوصف بانه تالي ولسنا
نعني ان نجعل ايضا الرباط هو فان في غير العربية لا يجعل الرباط بلفظة
هو وما هو الجامع للربط بين اللغات نسبته ما للموضوع الى المحمول
لا يمكن التنصيص عليها على وجه يفرق بين الحملية والشرطية فلا يحمل ما في
الكتب الا على ما قلنا ومما فارقت به الحملية الشرطيات ان خصوص الحملية
واهمالها وحصرها متعلق باعداد ما عليه الحمل فكاج يتناول احاد ج واشترك
الشرطيات بان عمومها لا يتعلق بدخول جميع الاعداد في الحكم وعلى هذا الخصوص
والاهمال بل بالاوضاع والاوقات وسنذكر هذا واشترك الشرطيات
في ان لكل جزء اولىها هيئة بعينه اوادات تقاضا الذهن عندها ان يتمم

قولا

قولا وربما سميتا شرطية باعتبار هذا اى ان القول الصالح لكونه قضية
اذا اقترنت به احدى اداتى الشرطتين صيرتا مية الكلام مشروطا بقول
اخر فان حرف الشرط والجزاء لا يوجد الا فى المتصلة واشترك الشرطيتان
فى صلوح التحليل الى قضيتين كانتا حمليتين او شرطيتين ويصح ان يورد هيهنا
اشتراك اخر من قبل ان الشرطيتين اشتركتا فى ان كلا منهما يصح ان يتركب من
مثليه وقيميه على ما يذكر فى التراكيب والحملية ابدا لا تشتمل على مثلها اعنى
على حمليتين ولا على شرطية واشتركا ايضا فى ان القياس الاستثنائى يتعلق
بهما فقط واشتركا فى ان الربط بينهما بالامكان لا يصح على ما سنحققه
وافترقا باللزوم والعناد وفى ان الاداتين فى جزئى المنفصلة يصح ان يكونا متشا
بهين فى اللفظ ويجب ان يتشابها فى المعنى ولا كذلك المتصلة فان اداتها
مختلفتان وافترقا فى ان المتصلة لها مقدم وتال بالطبع اذا غير تغير المعنى اما
المتصلة التى مقدمها اخص من التالى كقولك كلما كان وقت الظهيرة موجودا
فالشمس طالعة اذا عكست كلية لا يصح وفى محل المساواة وان كان يصدق
الحكم كليا الا ان الدعوتين مختلفان فان قولك كلما كانت الشمس طالعة فا
لنهار موجود يتضمن دعوى لزوم وجود النهار لطلوع الشمس وقولنا كلما
كان النهار موجودا فالشمس طالعة يتضمن دعوى لزوم طلوع الشمس لوجو د
النهار ودعوى لزوم احد الشيئين الاخر غير دعوى لزوم الاخر له والا لزم من
دعوى اللزوم فى طرف واحد فى جميع المواضع ان يصدق من الطرف الاخر ايضا
كذا فصدق القضيتين المتعاليين عند المساواة بخصوص المادة لا
يدل على انهما واحد بل قد يتاتى تسليم احدهما مع النزاع فى الثانى اما المنفصلة
فلا تتغير بتغير ترتيب اجزائها ومن الفرق بين المتصلة ان الجزء الاول من
المنفصلة اذا فرغ منه لا يصح تتميمه الا على وجه الخبرية كقولك اما
ان يكون هذا العدد زوجا فلا يصح تتميمه كلاما غير لغو الا ان يكون قضية

بل قيل تجريد الجزء الاول يصح يتممه بطريق اخر كما يقال ليت لى ما كذا واما كذا
واما المتصله فجزئها الاول عند التجريد والفراغ عنه يمكن ان يتمم بكلام غير قضيه
كما يقال اذا كانت الشمس طالعة فاسقنى ماء مثلا وقد اشترك المتصله والحمليه
فى امر فارقتا المنفصله وهو ان لجزئيهما ترتيب فان المقدم كالموضوع والتالى
كالمحمول وكما لا يجوز ان يكون فى الكلية المحصورة الموضوع اعم من المحمول
فكذا المقدم بل يجب اما المساواة واما عموم التالى والمحمول واذا خصصت
الترتيب بين التالى والمقدم صار فرقا بين المتصله والمنفصله واذا خصصت
الترتيب بين الاجزاء مطلقا عم الحملية والمتصلة وفرق بينهما والمنفصله ويلزم
من هذا الفرق والشركة فرق وشركة اخرى وهو ان المتصلة والحمليه لهما عكس
صحيح والمنفصله الصرفة لا عكس لها واعنى بالمنفصله الصرفة ما لا يتعين فيها
وضع وحمل واما ما يكون فيه موضوع مستقل يقع الانفصال بعد الربط
فيكون اداة الانفصال جزء المحمول والمجموع محمول واحد فلها تنعكس
كقولنا كل انسان هو اما متحرك واما ساكن فان هذه تنعكس جزئية كقولنا
بعض ما هو اما متحرك واما ساكن هو انسان والقضية الاولى كانها حمليه لا
نفصال لمحمولها والثانية التى هى عكسها الانفصال جزء موضوعها و
المنفصله الصرفة لا عكس لها كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون
الليل موجود واما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وان تقدم العدد
على الانفصال صار لها ترتيب طبيعى يقبل العكس صرفا ومن مشاركات المتصله
والحمليه ان ايجابهما موافقه اما فى الحملية فاتصاف واما فى المتصله فلزوم
وفارقا المنفصله فى ذلك فان المنفصله ايجابها معاندة وتشاركا فى ان
المتصلة والحمليه يقع فى القياس الاقترانى كل من جزئيهما تاما اعنى بلا
وسطيه ولا يقع فى الاقترانى جزء المنفصله تاما كما عرفت ففارقا نه
ايضا وان اخذ القضية التى تخصص الانفصال لمحمولها او موضوعها

قضية

قضية منفصله فى نفسها بسبب العناد فى المحمول او الموضوع كما اخذه بعضهم
فيقع الشركة بين الانفصال والحمليه فى ان المنفصله قد تكون ذات مو
ضوع مفرد او محمول مفرد وفى ان المنفصله ايضا قد ترتبط بلفظ هو
على هذا التقدير كقولهم كل حيوان اما متحرك واما ساكن ومن متباينات
الثلثة ان الحملية اذا تحلل فى جانب احد جزئيها سواء كان فى جانب الموضوع
او جانب المحمول حرف عطف ونحوه وفى الجملة اذا تكرر احد جانبها بحيث
لا يكون فى قوة مفرد تكثر القضية كقولك الانسان والكاتب حيوان او قلت
الانسان كاتب وحيوان فان امثال الواو ههنا اخرجت جانب الموضوع
عن ان يدل عليه بلفظة واحدة ما دامت فيه وكذا المحمول فيرتبط المحمول بمو
ضوعه والمحمولات بالموضوع برباطين فى العقل فيتعدد القضية واما فى
الشرطية المتصله فمثل هذا ليس فى كل واحد من الجزئية بل ان وقع تكثر
القضايا فى المقدم يبقى الشرطية المتصله واحدة وان وقع فى التالى فيتكثر
واما المنفصله فمشهور انها تحتمل الكثرة الى غير النهاية اى لا تنحصر فى
الحملية ما احتملت التكثر الذى ليس فى قوة مفرد ولا فى احد الجزئين
والمتصلة احتملت فى احد الجزئين وهو التالى والمنفصله احتملت من جميع
الوجوه على ما هو مشهور وهذا اجمال قريب فى هذا الفرق بين الثلثة واعلم
ان الانفصال الذى يقدر له موضوع بتكثر قضيته بتعدد فى جانب الموضوع كقو
لك الانسان والفرس اما متحرك او ساكن فيكون على ما سبق فى الحملية واما اذا اتحد
الموضوع فيقبل الانفصال الكثير كقولنا هذا العدد اما تام او زايد او ناقص واما
اذا لم يجمع المنفصله موضوع بالفعل ولا موضوع بالقوة كما يدرج قولنا هذا
العدد فى الانفصال بل يكون كقولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون
الليل موجودا فان تكثرت الاجزاء على هذا النمط ولم يجمعها شيء واحد من
زمان او مكان او خيال مشترك تقع المزاحمة عليه مذكور بالفعل

فاذا جاوزت الاجزاء الثلاثة يصح ان يؤخذ اكثر من منفصلة واحدة كما قد يضم
اليها اجزاء لا يعاند كل واحد منها الاخر كما يضم الى قولك المذكور قولنا واما ان يكون
الكواكب ظاهرة واما ان يكون النهار موجودا فهذا القائل لا يقصد الا المنفصلة
المنفصلتين بهذه الصيغة وان كانت الاجزاء الكثيرة في هذا النمط المتبدد
الذي لا يجمعها شيء واحد بين كل منها اي واحد كان وبين الاخر عناد كقولنا
اما ان يكون الصيف موجودا اما ان يكون الربيع موجودا واما ان يكون الخريف
موجودا واما ان يكون الشتاء موجودا فيصح ان يوخذ منفصلة واحدة على
ان هذه المنفصلات المتبددة يجمعها ايضا شيء واحد بالقوة المزاحمة عليه
فكانك قلت في حالة واحدة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل
موجودا اي لا يجتمعان في زمان واحد متعين وكذا الفصول المذكورة حتى
ان قيل في شهر واحد اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا
يكذب المنفصلة فانها في شهر واحد يجتمعان وكذا المفصول في السنة والمتصلة
بكثرة القضايا في التالي ذكرنا انه يوجب تكثر القضية ويجوز ان يورد قضايا
اخرجت عن الخبرية وعن ان يتم بها وحدها خبر ولا يتكثر القضية مثل ان
التالي متصلة اخرى فان حملية واحدة منها لا يتم بها خبر واحد ويكون
كما تقول ان كان ج وب متعاندين فلا ج علة لبا ولا ب علة لج فان
قولك فلا ج علة لبا ما بقي خبرا بنفسه ولا بقي يتم به خبر الا بالقول
الذي بعده حتى يصدق قائله او يكذب وفي الجملة كانك قلت ان كان ج وب
متعاندين فليس احدهما علة للاخر واما على ذلك التفصيل ان يدل بقولنا ليس يصير قضيتين
كقولنا ان كان ج وب متعاندين فليس ج علة لبا وليس ب علة لج فان الكلام
التصديقي يتم بالقول الاول وقد عرفت ان المنفصلة منها حقيقة وهي
تمنع الجمع والخلو ومنها ما يمنع الجمع فقط ومنها ما يمنع الخلو فقط بحث
اما المانعة للجمع فقط فقد دخلت تحت ضابط العناد المذكور

في

في شرح المنفصله وقد ذكروا في الكتب ان ايجاب الانفصال هو باثبات العناد
ومانعة الجمع اثبت بها العناد فهي عنادية حقيقيه بحسب المعنى العام والا
صطلاح المذكور فاذا كان الانفصال بحسب العناد ومانعة الجمع عناديه
حقيقة فهي منفصله حقيقة فمعنى الانفصال بهذا الاعتبار على ما سميت
حقيقة وعلى هذه بالتواطؤ وهو عناد الجزئين فتكون الحقيقية مانعة الخلو
فقط لا مدخل له في الانفصال على هذا التقدير وان جعل له مدخل في مفهوم
الانفصال فصار اداة الانفصال وقولنا قضية منفصله من الاسماء المشتركة
قد يعنى به ما يتضمن العناد فحسب وقد يعنى به ما يتضمن منع الخلو والجمع
فصارت الحقيقية منفصله بالمعنيين واما مانعة الخلو فليس فيها عنادية
ولا يصح ان يسمى باعتبار العناد منفصله وان سميت منفصله فهو اما
مجاز لمجاورة كانت بين منع الجمع والخلو في الحقيقة فلما انفرد منع الخلو سموه ايضا
منفصله واما ان يقع اداة الانفصال والقضية المنفصله على مانعة الجمع
فقط وعلى مانعة الخلو فقط وعلى مانعة الجمع والخلو بالاشتراك فتكون
مانعة الجمع والخلو منفصله بثلاثة اعتبارات هي معاني مختلفة ولا يجوز
ان يقال على هذا التقدير انها منفصله باعتبار العناد فحسب بل منفصلة
باعتبار العناد وشاركت مانعة الجمع فقط في ذلك ومنفصلة باعتبار
منع الخلو وشاركت مانعة الخلو فقط في ذلك فان اداة الانفصال
اذا دلت على منع الجمع والخلو لا مجتمعين بل على كل واحد بالاشتراك لا يجوز
ان تذكر مرة ويعنى بها المعنيين المتباينين معا فان لفظة العين اذا ذكرت
وعنى بها ينبوع الماء فبذلك الاعتبار لا يصح ان يعنى بها العضو الباصر
الا ان يستانف الصيغة مرة اخرى له حتى ان عنى به مجموعهما اصطلح بالبا
صر فلا يكون هذا بالمعنى الينبوع ولا بالمعنى الباصر بل بمعنى المجموع من الا
ثنين او بشيء يعم الاثنين فاما واما على تقدير الاشتراك اذا كررت

لايجوزان يعنى به الا شيئا واحدا من جملة المفهومات واذا جمع فهو اصطلاح
اخر فان اريد بالحقيقى ان الاسم وضع له وادعى مدع انه لما فيه المعنان جميعا
فيذكر فى مفهومه المتعين جمعا ولا يقتصر على العناد فى شرح المنفصلة او شرح
ايجابها والمختصة باحد المتعين يدعى فيها التجوز لما فيها ثبوت من الحقيقية
وان اريد بالحقيقى انه اقرب الى قوانين حجج القواعد الحقيقية وسمى بذلك الغاية
او ما يشبهها بعد ان يسلم ان اللفظ فى حقيقى محال فى الاشتراك فيجوز دعوى
تخصيص المتضمنة للمتعين باسم الحقيقة بهذا الاعتبار ولكن اذا سلم
ان اللفظ مشترك يلزم تخصيص المفهوم المطلوب بما يخصه ودعوى
مفهوم واحد فى الثلثة لا يمكن فان منع الجمع لا يشتركان فى اعتبار والمنع
المطلق من حيث هو منع غير مضاف الى الجمع والخلو يشترك فيه كثير من الاشيا
غير المنفصلات فلا بد من التجوز او الاشتراك **فصل** اذا ضم الانفصال الى
الطبيعة الكلية وكل جزء للانفصال اخص منها لا يتصور ان يكون مانعا للجمع
والخلو بالنسبة اليها كقولك العدد اما زوج واما فرد فان العدد اذا اريد
به العدد المطلق الكلى فالمنفصلة غير مانعة للخلو اذ العدد الكلى ليس بزوج
ولا فرد فانه ان كان العدد زوجا امتنع على عدد ما الفردية وكذا ان كان
العدد فردا فاذا ليس بماخوذ مع احدهما ولا يلزمه احدهما ولا يجتمعان فيه
حتى يكون الكلى بعينه زوجا وفردا وقد عرفت انهما جزئيان للعدد لا
جزان ودريت ان الكلى لا يتقوم بجزئياته ولا يلزمه احد الجزئيات
فهذه مانعة للخلو اذ العدد للخلو للجمع غير مانعة للخلو اذ العدد
المطلق لا يجتمع فيه الزوجيه والفرديه ولكنه خال عنهما ومقسمات
الطبايع الكليه كلها هكذا واما اذا عنى بالالف واللام الاستغراق او المعهود
فيكون كانك قلت كل عدد اما زوج او فرد اى كل واحد او قلت هذا العدد اما زوج واما
فرد فهذه حقيقة اى منفصلة متضمنة المتعين غير مقسم فان كل واحد من العدد او هذا العدد

لا ينقسم